

**الذبائح بالطرق الحديثة
واللحوم المستوردة
دراسة فقهية**

إعداد

الدكتورة / نجلاء عبد الجواد صهوان

المدرس بقسم الفقه العام بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

لبنات بالإسكندرية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله ولي المتقين وأشهد أن سيدنا محمداً وسول الله إلى الناس أجمعين ختم الله به الرسالات وجعله رحمة للعالمين وصلى الله عليه وعلى آله الطيبين وصحبة الهداة المهديين وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد

فإن الله سبحانه وتعالى جعل الإنسان أشرف مخلوقاته وسخر لصالحه جميع ما خلق قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾^(١) وقال أيضاً ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾^(٢) فإن الله سبحانه وتعالى أحل للمسلمين أن يأكلوا من لحوم الحيوانات الطيبة وينتفعوا بأجزائها ؛ ولكن جعل هذا الحل خاضعاً لأحكام شرعها في الكتاب والسنة فالحيوان في أصله مثل الإنسان به حس وإدراك وأن كان الأصل أن لا يباح للإنسان ذبحه وأكل لحمه والانتفاع به ؛ ولكن أباح ذلك فضلاً منه سبحانه وتعالى وجعل ذلك خاضعاً لبعض الأحكام التعبدية الواجب الامتثال لها والالتزام بالطرق الشرعية للذكاة وزهق روح الحيوان بعيداً عن القوة والآلام والتعذيب وذلك امتثالاً لما روى عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال : {إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحكم شفرته وليرح ذبيحته} ^(٣) ومن هنا امتازت الشريعة الإسلامية عن الشرائع الأخرى في تحديد

(١) - سورة الإسراء آية رقم (٧٠).

(٢) - سورة البقرة جزء من آية رقم (٢٩).

(٣) - أخرجه الترمذي في سننه كتاب الديات باب ما جاء في النهي عن المثلة ج ٤ / ١٦ ، طبعة دار الكتب العلمية والنسائي كتاب الضحايا باب الأمر باحداد الشفرة ج ٤ / ١٨٠ ، طبعة دار الحديث، وابن ماجه في سننه كتاب الذبايح باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ج ٢ / ١٠٥٨ ، طبعة المكتبة العلمية.

طرق الذبح ووضع مبادئها وحد حدود تتلاءم مع الفطرة وتتوائم مع دواعي الرحمة التي تتدفق بها مشاعر الإنسان السليم، ومن هنا أردت أن أبحث في موضوع {الذبايح بالطرق الحديثة واللحوم المستوردة}.

أسباب اختيارى للموضوع :

١- بيان سماحة الإسلام، فأحكام الذكاة بها رفق بالحيوان وسمو بالإنسان عن كل مستقذر.

٢- الكلام فى الذبايح وطرق الذبح الحديثة مما يهم كل مسلم التعرف عليها فالله أمرنا أن نستحل ما أحله لنا وأن نحرم ما حرمه علينا.

٣- كثير من الأحكام المتعلقة بالذكاة وطرق الذبح الحديثة اختلفت فيها أفهام أهل العلم.



خطة البحث :

يشتمل البحث على مقدمة وفصلين :

الفصل الأول : التعريف بالذبايح وشروطها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالذبايح وكيفيةها

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الذبح لغة وشرعاً وحكمه وحكمة مشروعيته.

المطلب الثاني : أنواع الذكاة وكيفية الذبح الشرعية.

المطلب الثالث : الذبح من القفا . الذبح بقطع النخاع.

المبحث الثاني : الشروط الشرعية للذبح

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : شروط الذابح.

المطلب الثاني : شروط آلة الذبح.

المطلب الثالث : شروط المذبوح.

الفصل الثاني: طرق الذبح الحديثة واللحوم المستوردة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : طرق الذبح الحديثة.

المبحث الثاني : حكم أكل اللحوم المستوردة.

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

فهرس للمراجع.

فهرس للموضوعات.

الفصل الأول :

التعريف بالذبايح وشروطها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالذبايح وكيفيةها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الذبح لغة وشرعاً وحكمه وحكمة

مشروعيته.

المطلب الثاني : أنواع الذكاة وكيفية الذبح الشرعية.

المبحث الثاني : الشروط الشرعية للذبح

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : شروط الذابح.

المطلب الثاني : شروط آلة الذبح.

المطلب الثالث : شروط المذبوح.

المطلب الأول

تعريف الذبايح

الذبايح لغة : جمع ذبيحة والذبيحة اسم لما يذبح من الحيوان وأصل الذبح الشق والقطع والذبح مصدر ذبحت الشاة يقال ذبحه ويذبحه ذبحاً فهو مذبوح^(١).

واصطلاحاً :

عرفه الحنفية بأنه : إتلاف الحيوان بازهاق روحه في الحال للإنتفاع بلحمه بعد ذلك^(٢).

وعرفه المالكية بأنه : السبب الموصل إلى إباحة الحيوان البرى إختياراً^(٣).

وعرفه الشافعية بأنه : نكاة الحيوان المأكول بذبحه في حلق أو لبه إن قدر عليه وألا فبعقر مزهق حيث كان^(٤).

(١) - لسان العرب / لجمال الدين بن منظور الإفريقي ج ٦ / ١٧، طبعة دار صادر الطبعة الرابعة ٢٠٠٥م، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير / لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ص ١٢٦ طبعة دار الفكر، مختار الصحاح لأحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ص ١٢٨ طبعة دار الحديث القاهرة ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤م، المفردات في غريب القرآن / للراغب الأصفهاني ص ١٧٧ طبعة دار الخلود للتراث.

(٢) - البحر الرائق شرح كنز الدقائق / لزين الدين بن نجيم الحنفى ج ٨ / ١٩٠، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر الطبعة الثانية، العناية شرح الهداية / للإمام أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي الحنفى ج ٦ / ٦٤، طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م.

(٣) - الفواكه الدواني على رسالة بن أبي زيد القيرواني / لأحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي ج ١ / ٥٩٠، طبعة دار الكتب العلمية، حاشية الخرشى على مختصر خليل / لأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي المالكي ج ٣ / ٢، طبعة دار صادر.

(٤) - مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج / لشمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني

وعرفه الحنابلة بأنه : هو ذبح أو نحر حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش في البر لا جراد أو نحوه بقطع حلقوم ومرئ أو عقر ممتنع^(١).

والراجع :

أن الذكاة هي ذبح أو نحر أو عقر لحيوان مباح أكله وإن اختلفت تعاريف الفقهاء بناء على اختلافهم في الواجب قطعه من الحيوان في كل مذهب.

حكم الذبح :

الذبح شرط لحل الأكل في الحيوان البري فلا يحل أكله بغير ذكاة شرعية^(٢).

دليله من الكتاب والسنة والمعقول :

أولاً من الكتاب :

ج ٤ / ٣٣٣ طبعة دار الفكر، حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب / للشيخ سليمان بن عمر بن منصور الجمل العجلى المصرى ج ٥ / ٢٣٣ طبعة دار إحياء التراث.

(١) - كشف القناع عن متن الإقناع / لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتى ج ٦ / ٢٠٣، طبعة عالم الكتب ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٣ م، معونة أولى النهى شرح المنتهى / للإمام أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنبلى الشهير بابن النجار ج ١١ / ٢٣، طبعة الطبعة الخامسة.

(٢) - الفتاوى الهندية / للشيخ نظام وجماعة من الهند ج ٥ / ٢٨٦، طبعة دار الفكر، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع / لعلاء الدين الكاسانى ج ٥ / ٦٠، طبعة دار الفكر، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل / لأبى عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن المغربى المعروف بالحطاب ج ٤ / ٣١٢، طبعة دار الكتب العلمية، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الامام مالك / لأبى البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدرديرى ج ٢ / ١٥٣، طبعة دار المعارف، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج / لشهاب الدين الرملى ج ٨ / ١١١، طبعة مصطفى البابى الحلبي، البيان فى فقه الشافعى / للإمام يحيى بن محمد بن موسى بن عمران العمرانى ج ٤ / ٥٠١، كشف القناع ج ٦ / ٢٠٣، الشرح الكبير / لشمس الدين أبى الفرج بن قدامة المقدسى ج ٦ / ١٩، طبعة دار الفكر.

قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية: تدل الآية على أن الذبح شرط لحل أكل الحيوان البري فقوله تعالى ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ أى ما ذبحتم فهو عائد على ما يمكن عودته عليه مما إنعقد سبب موته فأمكن تداركه بذكاة وفيه حياة مستقرة بأن وجدت له عيناً تطرف أو ذنباً يتحرك فيحل أكله لما فيه من المصلحة. (٢)

ثانياً من السنة:

ماروى عن رافع بن خديج (٣) قال: { قلت يارسول الله إنا نلقى العدو غدا وليس معنا مدى (٤) فقال النبي ﷺ: ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة (٥). { (١)

(١) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٢) - تفسير ابن كثير / لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشى ج ٢ / ١١ طبعة دار التراث العربى، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب / لفخر الدين الرازى الشهير بخطيب الرى ج ١١ / ١٣٦ طبعة دار الفكر.

(٣) - رافع بن خديج: هو (رافع بن خديج بن رافع بن عدى الأنصارى الخزرجى الأنصارى صاحب النبى صلى الله عليه وسلم، استصغر يوم بدر وشهد أحد والمشاهد بعدها وكان رافع ممن يفتى بالمدينة فى زمن معاوية، توفى سنة ٧٣ وقيل ٧٤ هـ وله ٨٦ سنة). سير أعلام النبلاء / لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ج ٣ / ١٨١ : ١٨٢ طبعة مؤسسة الرسالة الطبعة السابعة ١٤١٠ هـ . ١٩٩٠ م، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب / لأبى الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى ج ١ / ٨٢ طبعة دار الفكر الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م.

(٤) - المدينة: جمع مدى وهى السكين والشفرة الكبيرة. لسان العرب ج ١٤ / ٤١ طبعة دار صادر، المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية ج ٢ / ٨٩٣ الطبعة الثانية.

(٥) - فمدى الحبشة: طيب من بلاد الحبشة و هو لايقوى فيكون فى معنى الخنق. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار محمد بن على بن محمد

وجه الدلالة من الحديث : فى الحديث دليل على أنه يشترط الذبح لحل اكل
الحيوان والذبح يكون بما يقطع ويجرى الدم إلا السن والظفر^(١).

ثالثاً من المعقول :

أن الذبح فيه تطيب معنوى بذكر اسم الله الذى يطرد الشيطان، وتطيب
حسى بفصل الدم عن اللحم وتطهيره لأن تناول الدم حرام ويسبب اضراراً
للجسم وتنبه على تحريم الميتة لبقاء دمها^(٢).

حكمة مشروعية الذبح :

للذبح مبادئ عامة وحكم تشريعية جاءت بها الشريعة الإسلامية :-
١- أن إجراءات التذكية نوع من الشعائر الدينية التى يجب مراعاتها.

الشوكانى ج ٨ / ١٦٢، طبعة دار الحديث الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م.
(١) - رواه البخارى فى صحيحه كتاب الذبايح والصيد باب التسمية على الذبيحة ومن ترك
متعمداً ج ٣ / ٦٦٣، طبعة مكتبة الثقافة الدينية الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م،
ومسلم فى صحيحه كتاب الأضاحى باب جواز الذبح بكل ما انهر الدم إلا السن
والظفر وسائر العظام، طبعة المكتبة الثقافية الدينية ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م، والترمذى فى
سننه كتاب الأحكام والفوائد بآتب ما جاء فى الذكاة بالقصب وغيره ج ٤ / ٦٨ : ٦٩،
وأبو داود فى سننه كتاب الأضاحى باب فى الذبيحة بالمرودة ج ٣ / ١٠٢، والنسائى
فى سننه كتاب الضحايا باب الذبح بالسن ج ٤ / ١٨٠، طبعة دار الحديث الطبعة
الأولى، ١٤٢٠ هـ . ١٩٩٩ م، وابن ماجة فى سننه كتاب الذبايح باب ما يذكى ج ٢ /
١٠٦١، طبعة المكتبة العلمية.

(٢) - سبل السلام شرح بلوغ المرام / لمحمد بن إسماعيل الصنعانى ج ٤ / ١٣٤٦، طبعة دار
دار الفكر، نيل الأوطار ج ٨ / ١٦١، صحيح مسلم بشرح النووى / لمحي الدين أبو
زكريا بن شرف النووى ج ٧ / ١٠٣، طبعة دار الفكر .

(٣) - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق / لفخر الدين عثمان بن على الزيلعى الحنفى ج ٥ /
٢٨٦، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر، البحر الرائق شرح كنز الدقائق / لزين الدين
بن نجيم الحنفى ج ٨ / ١٩١، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر .

- ٢- أن الذبح فيه تطيب معنوي بذكر اسم الله الذي يطرد الشيطان ويحذر الذابح من تحول إلى وسيلة لعبادة غير الله تعالى.
- ٣- في الذبح مراعاة لصحة الإنسان ودفع الضرر عن جسمه فالتذكية هي الكيفية التي انعقد الإجماع على إجرائها في الذبح وذلك بفصل الدم عن اللحم وتطهيره فتناول الدم حرام شرعاً، وتبنيه على تحريم الميتة لبقاء دمها وإحتقان الرطوبات والفضلات والدم الخبيث والذكاة تزيل ذلك فكانت سببا للحل وإلا فالموت لا يقتضى التحريم ؛ لأنه حاصل بغيرها.
- ٤- أن ما مات حتف أنفه يغلب عليه أن يكون قد مات لمرض أو أكل نبات سام وبذلك يكون لحمه ضار وكذا إذا مات من شدة الضعف أو انحلال الطبيعة.
- ٥- أن الطبيعة البشرية والطباع السليمة تستقدر أن تأكل حيوانا غير مذكى وتعد ذلك مهانة تنافى عزة النفس وكرامتها.
- ٦- أن الرفق بالحيوان هدف شرعى وإراحة الحيوان بالتذكية هدف مقصود^(١).

(١) - تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار / لمحمد رشيد رضا ج ٦ / ١٩٦ : ١٩٧، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ / ١٠٣، البحر الرائق ج ٨ / ١٩١، مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٣٥.

المطلب الثاني

أنواع الذكاة وكيفية الذبح الشرعية.

اتفق الفقهاء على أن الذكاة نوعان :

اختيارية واضطرابية، أما الاختيارية فركنها الذبح فيما يذبح من الحيوانات كالشاة والبقر، والنحر فيما ينحر من الحيوانات كالإبل. والفرق بين الذبح والنحر : الذبح محله ما بين اللبة واللحين، والنحر محله آخر الحلق.

والاضطرابية فركنها العقول للحيوان الممتنع غير المقذور عليه بأى محل كان، ويدل على ذلك ما روى عن أبي العشاء عن أبيه (١) : قلت يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا فى الحلق واللبة ؟ قال : لو طعنت فى فخذها لأجزأ عنك (٢).

وجه الدلالة :

فى الحديث دليل على أن غير المقذور عليه من الحيوانات يذبح فى أى موضع كان، وأن كل محدد يجرح يحصل به الذبح سوى السن والظفر (٣). ولا يصار إلى الاضطرابية إلا عند العجز عن الأول فالأول أولى ؛ لأنه أبلغ فى إخراج الدم من الثانى فلا يترك إلا عند العجز عنه ويكتفى بالثانية عند

(١) - أبى العشاء هو : (أسامه بن مالك بن قهطم الدارمى، وقيل يسار بن برز، وقيل عطاء بن برز، وكان أعرابيا، وقال أبو عيسى : لا يعرف لأبى العشاء عن أبيه غير هذا الحديث وروى عن حماد بن سلمة). تهذيب الكمال فى أسماء الرجال / لجمال الدين بن الحجاج المزى ج ٣٤ / ٨٥، طبعة مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠٢م.

(٢) - أخرجه الترمذى فى سننه ج ٤ / ٦٢ كتاب الأظعمة باب ما جاء فى الذكاة فى الحلق واللبة، والبيهقى فى سننه ج ٩ / ٢٤٦ كتاب الصيد والذبايح باب ما جاء فى ذكاة ما لا يقدر على ذبحه.

(٣) - شرح السنة / للإمام أبى محمد حسين بن مسعود البغوى ج ٦ / ٤٣٨، طبعة المكتبة التجارية الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ . ١٩٩٤ م، سبل السلام ج ٤ / ١٣٣٩.

الضرورة ؛ لأن التكيف بحسب الوسع^(١).

كيفية الذبح الشرعي :

اتفق الفقهاء على أن الذبح الذي يقطع فيه المرئ^(٢) والحلقوم^(٣) والودجان^(٤) مبيح للأكل حيث أتى بالذكاة بكمالها وإن فرى بعضها دون البعض ففيها خلاف :

قال أبو حنيفة: إذا قطع أكثر الأوداج، وهو ثلاثة منها - أي ثلاثة كانت - وترك واحداً حلّ، لأنّ للأكثر حكم الجميع لما روى أن النبي ﷺ قال : " افر الأوداج بما شئت "، قال صاحب الهداية : الأوداج اسم جمع وأقله ثلاثة، ولكن قال صاحب العناية : الأوداج لا تشمل الحلقوم أصلاً وهو الصواب.
وما روى عن عدي بن حاتم الطائي قال : : (قلت : يا رسول الله إنا نصيد الصيد فلا نجد سكيناً إلا الظرار^(٥) و شقة العصا ؟ فقال رسول الله ﷺ : أنهر

(١) - الفتاوى الهندية ج ٥ / ٢٨٥، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع / لعلاء الدين الكاساني ج ٥ / ٦٠، تبيين الحقائق ج ٥ / ٢٨٦، مواهب الجليل ج ٤ / ٣١٢، الشرح الصغير ج ٢ / ١٥٤ طبعة دار المعارف، روضة الطالبين وعمدة المفتين / لمحي الدين النووي ج ٢ / ٥٠٠ طبعة دار الفكر، حاشية الجمل ج ٥ / ٢٣٣ : ٢٣٤، شرح منتهى الإرادات ج ٣ / ٤٠٤، طبعة دار الفكر، كشف القناع ج ٦ / ٢٠٣.

(٢) - المرئ : هو (عرق أحمر تحت الحلقوم متصل بالفم ورأس المعدة يجرى فيه الطعام إليها). الشرح الصغير ج ٢ / ١٥٥، الفواكه الدواني ج ١ / ٥٩٠.

(٣) - الحلقوم : هو (القصبي التي يجرى فيها النفس). الفواكه الدواني ج ١ / ٥٩٠.

(٤) - الودجان : هما (عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم). حاشية القليوبي وعميرة / للإمامين شهاب الدين القليوبي والشيخ عميرة شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة ج ٤ / ٣٧٦، طبعة المكتبة التوفيقية، كشف القناع ج ٦ / ٢٠٦.

(٥) - الظرار : الحجر عامة وقيل الحجر المدور وقيل قطعه حجر له حد كحد السكين والجمع ظرار والمفرد ظرر. لسان العرب ج ٩ / ١٨٥، المعجم الوسيط ج ٢ / ٥٩٦،

الدم بما شئت و اذكر اسم الله) (١).

وجه الدلالة :

المقصود من الذبح هو إنهار الدم بقطع الودجين أو أحدهما مع المرئ والحلقوم فيكتفى بالاكتر ولا حاجة إلى اشتراط قطع المعين (٢).

وقال أبو يوسف: لا يحلّ حتى يقطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين، لأنّ كلّ واحدٍ من الودجين يقصد بقطعه غير ما يقصد به الآخر، إذ الحلقوم مجرى النفس، والمريء مجرى الطّعام، والودجان مجريان للدم، فإذا قطع أحدهما حصل بقطعه المقصود منهما، وإذا ترك الحلقوم أو المريء لم يحصل بقطع ما سواه المقصود من قطعه. (٣)

وقال محمد: لا يحلّ حتى يقطع من كلّ واحدٍ من الأربعة أكثره، لأنّه إذا قطع الأكثر من كلّ واحدٍ من الأربعة، فقد حصل المقصود بالذّبح وهو خروج الدّم، لأنّه يخرج به ما يخرج بقطع الجميع (٤).

الرأى الثانى للمالكية هو المشهور عندهم :

أنه لا يحل الذبح حتى يقطع جميع الحلقوم و لا يكتفى بقطع بعضه ولا

أورده الزيلعى فى نصب الرأية ج ٤ / ٤٧١ ولم يذكر من أخرجه وقال عنه غريب،

طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠٢ م .

(١) - أخرجه ابوداوود فى سننه كتاب الاضاحى باب فى الذبيحة بالمروة طبعة دار إحياء السنة، والنسائى فى سننه كتاب الضحايا باب إباحة الذبح بالعود ج ٤ / ١٧٩، وابن

ماجه فى سننه كتاب الذبايح باب ما يذكى ج ٢ / ١٠٦ .

(٢) - تبين الحقائق ج ٥ / ٢٩١ .

(٣) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٦١، تبين الحقائق ج ٥ / ٢٩١ : ٢٩١ .

(٤) - المراجع السابقة .

المغلصمة^(١). ويقطع جميع الودجان ولا يشترط قطع المرئ واستدلوا على ذلك^(٢) بالسنة :

١- ما روى عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال : (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا)^(٣).

وجه الدلالة :

فى الحديث دليل على أن كل ما أنهر الدم فهو حلال فكلوه وذلك بقطع الودجين ولا يمكن قطع الودجين بدون الحلقوم لاحاطتهما به^(٤).

الرأى الثالث للشافعية والحنابلة : يشترط لحل الذبح قطع كل من الحلقوم والمرئ ويستحب قطع الودجين ؛ لأنه من الاحسان فى الذبح وخروجاً من الخلاف وهناك رواية عن أحمد أنه يشترط قطع الودجين والأول هو المذهب^(٥).

واستدلوا على ذلك بالسنة والاثر والمعقول.

أولاً السنة :

ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى - ﷺ - نهى رسول الله - ﷺ - عن شريطة الشيطان^(٦) " (١).

(١) - المغلصمة : هى الجوزة الى الرأس ؛ لأن الحلقوم تحتها فيما بينها وبين اللبة. القوانين الفقهية / لابن جزى الكلبى / ١٨٢ طبعة دار الكتاب العربى.

(٢) - الشرح الصغير ج ٢ / ١٥٤ : ١٥٥ ، الفواكه الدوانى ج ١ / ٥٩٠ ..

(٣) - سبق تخريجه.

(٤) - نيل الاوطار ج ٨ / ١٦١.

(٥) - مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٠ ، البيان للعرمانى ج ٤ / ٥٠٦ ، كشاف القناع ج ٦ / ٢٠٦ ، معونة أولى النهى ج ١١ / ٤٠.

(٦) - شريطة الشيطان : وهى التى تذبح فيقطع الجلد ولا تقرأ الأوداج ثم تترك حتى تموت. المغنى ج ٨ / ٥٧٥.

ثانياً من الأثر :

ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " الذكاة فى الحلق واللبة " (٢)
وجه الدلالة منهما :

أن الذكاة اختصت بهذا المحل ؛ لأنه مجمع العروق وبها يسيل الدم و يسرع
زهوق النفس فيكون أطيب للحم وأخف على الحيوان. (٣)

ثالثاً المعقول :

أن الحياة تفقد بفقد كل من المرئ والحلقوم وقد تبقى بعد قطع الودجين إذ هما
عرقان كسائر العروق ؛ ولكن قطع الودجين أسهل لخروج الروح فهو من
الإحسان فى الذبح (٤) لما روى أن النبى ﷺ قال : " إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُجِدَّ
أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ " (٥).

الراجع :

(١) - أخرجه ابوداود فى سننه كتاب الاضاحى باب فى الذبيحة بالمروة ج ٣ / ١٠٣ طبعة
دار إحياء السنة، والبيهقى فى سننه الكبرى كتاب الضحايا باب الذكاة فى المقذور عليه
ما بين اللبة والحلق ج ٩ / ٢٧٨.

(٢) - أخرجه البخارى معلقا عليه فى صحيحه كتاب الصيد والذبايح باب النحر والذبح ج
٣ / ١٣٠، طبعة دار البيان العربى، و البيهقى فى سننه الكبرى كتاب الضحايا باب
الذكاة فى المقذور عليه ما بين اللبة والحلق ج ٩ / ٢٧٨، وابن أبى شيبه فى مصنفه
ج ٤ / ٦٢٩ كتاب الصيد باب من قال إذا أنهر الدم فكل ما خلا سناً أو عظماً ج ٤
/ ٦٢٩ طبعة دار الفكر ١٤١٤ هـ . ١٩٩٤ م.

(٣) - المغنى / لأبى محمد عبد الله بن قدامة ج ٨ / ٥٧٥، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية.

(٤) - مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٠، المجموع شرح المذهب ج ٩ / ٨٠ طبعة دار الفكر،
معونة أولى النهى ج ١١ / ٤٠، المغنى ج ٨ / ٥٧٥.

(٥) - سبق تخريجه.

أنه يشترط في الذبح قطع الحلقوم والمرئ والودجين جميعاً ؛ لأن ذلك أبلغ في
إراحة المذبوح من شدة المعاناة وأكثر تطيباً للحم وإنهاراً للدم فقطع الأعضاء
الأربعة مجمع عليه وقطع البعض مختلف فيه والأصل التحريم فلا يعدل عنه
إلا بيقين.



المطلب الثالث

حكم الذبح من القفا

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة : إلى أنه يكره ذبح الحيوان من القفا أو من صفحة العنق فلو فعل ذلك فقد عصى ؛ لما فيه من التعذيب وزيادة الألم من غير حاجة، ولكن إذا حدث القطع على وجه السرعة وأتت السكين على موضع الذبح ويكون بالحيوان حياة مستقرة فلا بد من قطع العروق عند الحنفية، وعند الشافعية والحنابلة : لا بد من قطع الحلقوم والمرئ وحينئذ يحل أكله وإلا فلا.

ويعلم وجود الحياة المستقرة بوجود الحركة أو انفجار الدم بعد قطع موضع الذبح لمصادفة الذكاة له وهو حي أما إذا لم يعلم به حياة مستقرة أو شك في ذلك فإن كان الغالب بقاء ذلك لحدة الآلة وسرعة القطع أبيض أكلمه وإن كانت الآلة لا تقطع أو أبطأ قطعه وطال تعذيبه للحيوان لم يباح أكله ؛ لأنه مشكوك في وجود ما يحل وصار ميتة فلا يفيد الذبح بعد نذ^(١).

وذهب المالكية : إلى أنه لا يؤكل ما ذبح من القفا ولا في صفحة العنق إذا وصل من ذلك إلى قطع ما يجب فيه الذكاة ؛ لأن قطع العروق من القفا لا يصل بالقطع إلا بعد قطع النخاع الشوكي وهو قتل من المقاتل فيحصل الذبح لحيوان وقد أصيب مقتله^(٢).

(١) - العناية شرح الهداية / لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتي ج ٦ / ٧٥، طبعة دار الكتب العلمية، تبين الحقائق ج ٥ / ٢٩٢، مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٠، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج / لشهاب الدين الرملى ج ٨ / ١٨، كشاف القناع ج ٦ / ٢٠٧، شرح منتهى الإرادات ج ٣ / ٤٠٦.

(٢) - الذخيرة / لشهاب الدين أحمد بن ادريس القرافى ج ٤ / ١٣٨ طبعة دار الغرب الاسلامى، القوانين الفقهية / لابن جزى / ١٨٢.

حكم الذبح بقطع النخاع^(١)

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية : إلى أنه يكره للذبايح أن يتمادى فى الذبح حتى يقطع النخاع^(٢) واستدلوا على ذلك بالأثر والمعقول.
أولاً الأثر :

- ١- ماروى أن النبى ﷺ " نهى عن نخع الشاة إذا ذبحت " ^(٣)
- ٢- عن ابن عمر نَهَى عَنِ النَّخْعِ يَقُولُ يَقْطَعُ مَا دُونَ الْعَظْمِ ثُمَّ يَدْعُ حَتَّى تَمُوتَ ^(٤)

وجه الدلالة :

فى الأحاديث دليل على أنه يكره كسر رقبة الذبيحة قبل أن تسكن من الاضطراب أو أن يمد رأسها حتى يظهر مذبحتها وفى قطع رأسها ^(٥).

ثانياً المعقول :

أن بلوغ السكين إلى النخاع فيه زيادة تعذيب بلا ضرورة للحيوان ؛ ولكن لو حصل ذلك لا يحرم أكله ؛ لأن قطع النخاع حصل بعد الذكاة ؛ ولأن الكراهية

(١) - النخاع عرق أبيض فى فقار الظهر إلى القلب يقال له: خيط الرقبة، وقيل هو العرق الأبيض الذى يكون فى عظم الرقبة، وقيل هو عرق يمتد من الدماغ ويستبطن الفقار إلى عجب الذنب. تبين الحقائق ج ٥ / ٢٩٢، حاشية الخرشى ج ٣ / ٢٣، المجموع شرح المذهب ج ٩ / ٨٠.

(٢) - تبين الحقائق ج ٥ / ٢٩٢، العناية شرح الهداية ج ٦ / ٧٥، القوانين الفقهية / ١٨٢، الذخيرة ج ٤ / ١٣٨، المجموع شرح المذهب ج ٩ / ٨٧، البيان ج ٤ / ٥٠٧.

(٣) - أورده الزيلعى فى نصب الرأية ج ٤ / ٤٧٥، وقال عنه غريب.

(٤) - أخرجه البخارى معلقاً عليه ج ٣ / ١١٣٠ كتاب الصيد والذبايح باب النحر والذبح، طبعة دار البيان العربى.

(٥) - تبين الحقائق ج ٥ / ٢٩٢.

لمعنى زائد وهو زيادة الألم فلا يوجب الحرمة^(١).

وقال مالك : لا احب تعمد ذلك فإن قطعت تؤكل مع الكراهة فى النسيان والجهل ولا تؤكل فى العمد عند اللحمى وعند ابن القاسم : تؤكل وإن تعمد القطع لحصول الزكاة المشروعة وزيادة الألم منهى عنه ون ولكن لا يمنع الاجزاء وهذا هو الراجح فى المذهب إلا أن يقصد ذلك أولاً أولاً يقصد الزكاة^(٢).
وذهب الحنابلة : إلى أنه إذا أبان رأس الحيوان المأكول بالذبح أو بالسيف يباح مطلقاً^(٣)، واستدلوا على ذلك بالأثر والمعقول :

أولاً الأثر :

١- ما روى أن علياً قال : " فيمن ضرب رأس ثور بالسيف تلك ذكاة موجبة ".
وقد أفتى بذلك عمر وعمران بن الحصين ولا مخالف لهم.
ثانياً المعقول :

أنه اجتمع قطع ما لا يعيش معه فى الذبح فتحل مطلقاً^(٤).

المبحث الثانى :

الشروط الشرعية للذبح

- (١) - الفتاوى الهندية ج ٥ / ٢٨٨ ، الذخيرة ج ٤ / ١٣٨ ، المجموع شرح المذهب ج ٩ / ٨٧ ، نهاية المحتاج ج ٨ / ١٨٨ .
(٢) - القوانين الفقهية / ١٨٢ ، الفواكه الدوانى ج ١ / ٥٩١ .
(٣) - المبدع شرح المقنع / لأبى اسحاق برهان الدين بن مفلح الحنبلى ج ٩ / ٢١٥ ، طبعة المكتب الاسلامى ، السلسبيل فى معرفة الدليل حاشية زاد المستتفع / للشيخ صالح إبراهيم البليهى ج ٣ / ١٥٦ ، الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .
(٤) - كشاف القناع ج ٦ / ٢٠٧ ، الشرح الكبير / لشمس الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن أبى بكر بن قدامة المقدسى ج ٦ / ٢٦ .

المطلب الأول : شروط الذبايح.

- ١- أهلية المذكي، بأن يكون مميزاً عاقلاً.
- ٢- أن يكون الذبايح مسلماً أو كتابياً.
- ٣- التسمية عند الذبح عند التذكر أو القدرة عليه، وأن لا يهمل لغير الله تعالى.

٤ - أن يكون حلالاً إذا ذبح صيد البر.

الشرط الأول : أن يكون الذبايح عاقلاً.

أن يكون عاقلاً سواء كان رجلاً أو امرأة بالغاً أو غير بالغ إذا كان مميزاً وهذا عند الجمهور " الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو قول للشافعية ". وذلك لأن صحة القصد إلى التسمية عند الذبح لا بد منها، وذلك بأن يكون الذبايح متمكناً من قصد التسمية، ولا تتحقق صحة التسمية ممن لا يعقل، فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل، و لا السكران و لا المعتوه ولا المجنون لعدم النية منهم^(١).

والأظهر عند الشافعية حل ذبيحة الصبي غير المميز، والمجنون والسكران مع الكراهة ؛ لأنهم قد يخطئون في الذبح ؛ ولكن قلنا بالجواز لأن لهم قصداً وإرادة في الجملة، بخلاف النائم فلا يتصور منه قصد. ولذلك لا تحل ذبيحته^(٢).

والراجع :

ما ذهب إليه الجمهور من اشتراط العقل في الذكاة ؛ لأنها نوع تعبد لله تعالى فتحتاج إلى نية ولا نية للمجنون أو السكران أو الصبي غير المميز ؛ لما روى

(١) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٦، الفتاوى الهندية ج ٥ / ٢٨٥، حاشية الخرشى ج ٣ / ٣،
مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٣٤، كشف القناع ج ٦ / ٢٠٤، المغنى ج ٨ / ٥٨١،
المبدع ج ٩ / ٢١٥.

(٢) - مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٣٥، روضة الطالبين ج ٤ / ٥٠١.

أن النبي ﷺ - قال : " رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل " (١).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً.

يشترط أن يكون الذابح مسلماً أو كتابياً ولو حربياً (٢) من نصارى بنى تغلب (٣)، لقوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ (٤).

وجه الدلالة من الآية :

تدل الآية على حل أكل طعام أهل الكتاب من اليهود والنصارى والمراد بالطعام هنا الذبايح ولو فرض أن الطعام غير مختص بالذبايح فهو اسم لما ينطعم والذبايح منها (٥).

أما الكافر الذي لا يدين بدين سماوى كالوثنى والمجوسى والمرتد فلا تحل

(١) - أخرجه النسائي في سننه ج ٦ / ١٥٦ كتاب الطلاق باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٦ / ١٠٠ : ١٠١، طبعة دار الفكر، الحاكم في المستدرک ج ٢ / ٥٩، طبعة دار الكتاب العربى.

(٢) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٧، الفتاوى الهندية ج ٥ / ٢٨٥، حاشية الدسوقي ج ٢ / ١١٠، الشرح الصغير ج ٢ / ١٥٤، مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٣٤، روضة الطالبين ج ٤ / ٥٠٠، المغنى ج ٨ / ٥٨١، شرح منتهى الارادات ج ٣ / ٤٠٥.

(٣) - نصارى بنى تغلب : هم بنو تغلب بن وائل بن ربيعة من العدنانية، والنسبة إليهم تغلبى، وقيل قوم من مشركى العرب طالبيهم عمر بالجزية فأبوا فصولحوا على أن يعطوا الصدقة مضاعفة فرفضوا. نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب / لأبى العباس أحمد بن القلقشندى ص ١٧٥ : ١٧٦، طبعة مطبعة النجاح بغداد ١٣٧٨ هـ . ١٩٨٥، أحكام أهل الذمة / لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر أيوب الزرعى، ج ١ / ٢٠٦، طبعة رمادى للنشر دار الدمام بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م.

(٤) - سورة المائدة جزء من آية (٥).

(٥) - التفسير الكبير للفخر الرازى ج ١١ / ١٤٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ / ٧٦ طبعة دار إحياء التراث العربى، تفسير المنار ج ٦ / ٢٠٣.

ذبيحته ؛ لأن غير المسلم أو الكتابي لا يذكر اسم الله تعالى ولا يهمل لغير الله تعالى ويذبح على النصب ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :

أن ما ذكر عليه اسم غير الله تعالى عند ذبحه لا يحل أكله ؛ لأن الله تعالى أوجب أن تذبح مخلوقاته على اسمه العظيم فمتى عدل بها وذكر غيره من صنم أو وثن أو غير ذلك حرم بالاجماع. (٢)

ثانياً السنة:

ماروى عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي - ﷺ - قال : (سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير نا كحى نسائهم ولا أكلى ذبائهم). (٣)

وجه الدلالة :

فى الحديث دليل على أن المجوس قوم يراد بهم غير أهل الكتاب فلا يجوز مناكحتهم، ولا أكل ذبائهم كعبدة الأوثان لعدم ذكر الله عليها والتهليل لغير الله. (٤)

(١) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٢) - تفسير المنار ج ٨ / ١٩، تفسير ابن كثير ج ٢ / ٨.

(٣) - أخرجه البيهقى فى سننه ج ٩ / ١٨٩، وذكر العسقلانى فى تلخيص الحبير أنه قدروى فى مصنف عبد الرازق، وابن ابى شيبه دون الاستثناء عن طريق الحسن بن محمد بن على وهو مرسل وقال البيهقى : إجماع المسلمين عليه يؤكد، تلخيص الحبير للعسقلانى ج ٣ / ٣٥٩، الطبعة الثانية طبعة مؤسسة قرطبة ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٦ م.

(٤) - المنتقى شرح شرح موطأ / لأبى الوليد الباجى ج ٢ / ١٧٣، طبعة دار الكتاب العربى، نيل الأوطار ج ٨ / ٦٤.



الشرط الثالث :

التسمية عند التذكر والقدرة عليه

التسمية هي ذكر اسم من أسماء الله عزوجل على الذبيحة من غير فصل بين اسم واسم وسواء كانت التسمية بالعربية أو بالفارسية أو أى لسان كان ممن لا يحسن العربية وأن يقصد بذكر الله تعظيمه دون أن يشوبه معنى الدعاء فلو قال " اللهم اغفر لى " فلا تعتبر تسمية وأن مجرد اسم الله عزوجل عن اسم غيره، والأصل فى اعتبارها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾^(١)، والتسمية على الذبيحة معتبرة حال الذبح أو قريباً منه والحكمة من مشروعيتها أن ذكر الله على الذبيحة تطيباً لها ويطرد الشيطان عن الذابح والذبيحة وقد اختلف الفقهاء فى وجوبها على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول للحنفية والمالكية فى الصحيح عندهم والمشهور عند الحنابلة:

أن التسمية على الذبيحة واجبة فى حالة الذكر دون حالة النسيان، وإن تركت سهواً فيحل أكلها وإن تركت عمداً فلا يحل أكلها^(٢).

المذهب الثانى : للشافعية ورواية لأحمد :

أن التسمية سنة فلو تركها المذكى عمداً أو سهواً حلت الذبيحة^(٣).
المذهب الثالث رواية للحنابلة أن التسمية فرض مطلقاً حالة الذكر

(١) - سورة الأنعام آية (١٢١).

(٢) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٨، الفتاوى الهندية ج ٥ / ٢٨٥، حاشية الخرشى ج ٣ / ٦، الشرح الصغير ج ٢ / ١٧٠ : ١٧١، كشف القناع ج ٦ / ٢٠٩، السلسبيل فى معرفة الدليل ج ٣ / ١٥٧، المغنى ج ٨ / ٥٨١.

(٣) - المجموع شرح المذهب ج ٩ / ٧٥، مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٢، الشرح الكبير ج ٦ / ٢٨.

والنسيان^(١).

الأدلة :

دليل المذهب الأول :

استدل المذهب الأول القائل بأن التسمية واجبة حالة الذكر دون النسيان بالكتاب والسنة.

أولاً من الكتاب : -

١- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾^(٢).

وجه الدلالة :

في الآية نهى عن أكل ما لم يسم عليه وذلك في حالة العمد ؛ لأن الشارع جعل الناسى ذاكراً ورفع عنه الحرج^(٣).

٢- قوله تعالى : ﴿ فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ﴾^(٤)

وجه الدلالة :

في الآية إباحة منه سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين أن يأكلوا ما ذكر اسم الله عليه ومفهوم الآية يدل على أنه لا يباح ما لم يذكر اسم الله عليه^(٥).

ثانياً السنة :

١- عن راشد بن سعد مرفوعاً أن النبي ﷺ قال : (ذبيحة المسلم حلال وإن لم

(١) - الشرح الكبير ج ٦ / ٢٨.

(٢) - سورة الأنعام آية (١٢١).

(٣) - التفسير الكبير ج ٧ / ١٧٧.

(٤) - سورة الانعام جزء من آية رقم (١١٨).

(٥) - تفسير ابن كثير ج ٢ / ١٦٨، تفسير المنار ج ٨ / ١٧.

يسم ما لم يتعمد (١).

٢- عن ابن عباس أن النبي - ﷺ - قال: (والمسلم يكفيه اسمه فإن نسي أن يسمى الله حين يذبح فليسم ثم ليأكل) (٢).

٣- عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : قُلْتُ : (يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَحَدَنَا إِذَا أَصَابَ صَيْدًا، وَلَيْسَ مَعَهُ شَفْرَةٌ أَيْدِيَّ بِمَرُورَةٍ، أَوْ شُقَّةَ الْعَصَا ؟ قَالَ: أَنَهْرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ وَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) (٣).

٤- عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله إنا نلقى العدو غدا وليست معنا مدى فقال النبي - ﷺ - (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه) (٤).

وجه الدلالة :

في الأحاديث دليل على اشتراط التسمية عند الذبح ؛ لأنه علق الاذن بانهار الدم والتسمية فلا بد من إجتماعهما وإن نسي التسمية جاز الأكل ؛ لرفع الحرج عن الناسي (٥).

ويدل على ذلك ما روى أن النبي - ﷺ - قال : " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " (٦).

(١) - أخرجه البيهقي في سننه ج ٩ / ٢٤٠ كتاب الصيد والذبائح باب من ترك التسمية وهو ممن تحل الذبيحة، كنز العمال / لعلاء الدين الهندي ج ٦ / ٢٦١ كتاب الذبائح رقم (١٥٥٩٧)، طبعة مؤسسة الرسالة ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩ م.

(٢) - أخرجه البيهقي في سننه ج ٩ / ٢٣٩ كتاب الصيد والذبائح باب من ترك التسمية، والدارقطني في سننه كتاب الصيد والذبائح والأطعمة ج ٤ / ١٩٨، نصب الرأية ج ٤ / ٤٦٧ كتاب الذبائح.

(٣) - سبق تخريجه.

(٤) - سبق تخريجه.

(٥) - نيل الاوطار ج ٨ / ١٦١.

(٦) - أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الطلاق باب طلاق المكره والناسي ج ١ / ٦٥٩، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ج ٦ / ٢٥١ كتاب الطلاق باب في الناسي والمكره، طبعة دار الكتاب الاسلامي.

أدلة المذهب الثاني :

القائلين بأن التسمية مستحبة استدلوا بالقرآن والسنة.

أولاً الكتاب :

١- قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾^(١).

وجه الدلالة :

الآية أباحت طعام الذين أوتوا الكتاب دون ذكر التسمية دليل على أنها ليست بشرط فلو كانت شرطا لنص عليها.^(٢)

٣- قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾^(٣).

وجه الدلالة :

أن الآية أباحت المذكي مطلقاً ولم يذكر التسمية فيدل ذلك على أنها ليست جزءاً من مفهوم الزكاة^(٤).

ثانياً السنة :

١- عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ قَوْمًا قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ - : " سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُوا " قالت وكانوا حديثي عهد بالاسلام^(٥).

(١) - سورة المائدة آية رقم (٥).

(٢) - مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٢.

(٣) - سورة المائدة آية رقم (٣).

(٤) - مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٢، كفاية النبيه شرح التنبيه فى فقه الامام الشافعى / لأبى العباس نجم الدين أحمد بن محمد بن الرفعة ج ٨ / ١٥٤ : ١٥٥، طبعة دار الكتب العلمية.

(٥) - أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الذبايح والصيد باب ذبيحة الاعراب ونحوهم ج ٣ / ٦٦٣، طبعة مكتبة الثقافة، وابن ماجة فى سننه ج ٢ / ١٠٦٠ كتاب = الذبايح

٢- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -، قَالَ: " الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ وَلْيَأْكُلْهُ " (١).

وجه الدلالة :

في الحديث دليل على أن التسمية ليست فرضاً فلما نابت تسميتهم عند الأكل عن التسمية على الذبح دل على أنها سنة ؛ لأن السنة لا تتوب عن الفرض (٢).

٣- ما روى عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ - أنه قال : المسلم يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم " (٣).

وجه الدلالة :

في الحديث دليل على أن كل ما ذبحه المسلم حلال يؤكل ويحمل على أنه سمي ؛ لأن المسلم لا يظن به إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك (٤).

دليل المذهب الثالث :

استدل المذهب الثالث القائل بأن التسمية فرض مطلقاً عند الذكر والنسيان بالكتاب والسنة.

باب التسمية، وأبو داود في سننه ج ٣ / ١٠٤ كتاب الاضاحى باب ما جاء فى أكل اللحم لا يدرى اذكر اسم عليه أم لا.

(١) - أخرجه البيهقي في سننه كتاب الصيد باب من ترك التسمية ج ٩ / ٢٣٩.

(٢) - نيل الاوطار ج ٨ / ١٥٩، كفاية النبيه ج ٨ / ١٥٥.

(٣) - أورده الحافظ بن حجر فى تلخيص الحبير ج ٢ / ١٢٦ كتاب الصيد والذبايح، طبعة دار المعرفة.

(٤) - نيل الاوطار ج ٨ / ١٥٩.

أولاً من الكتاب

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾^(١).

وجه الدلالة :

الآية وردت عامة في العمد والسهو على السواء^(٢).

ثانياً السنة :

١- عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ - ﷺ - فَقَالَ إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبِكَ الْمُعَلَّمُ فَتَنَلْ فَكُلْ وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ قُلْتُ أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ قَالَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمَّيْتِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبِ آخَرَ " ^(٣).

٢- عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله إنا نلقى العدو غدا وليست معنا مدى فقال النبي - ﷺ - ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ما لم يكن سناً أو ظفراً " ^(٤).

وجه الدلالة :

في الحديثان دليل على اشتراط التسمية ؛ لأن الرسول - ﷺ - علق حل تناول الحيوان على أمرين لا يحصل الحل إلا بهما معاً الانهار والتسمية، والمعلق على شئ لا يكتفى بوجود أحدهما بل لابد من توافرها معاً والتسمية أحدهما

(١) - سورة الأنعام آية (١٢١).

(٢) - الشرح الكبير ج ٦ / ٢٨.

(٣) - أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصيد والذبايح باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر ج ٤ / ٦٦٤، والترمذي في سننه كتاب الصيد باب ما جاء في الكلب ج ٤ / ٥٦، والنسائي في سننه كتاب الصيد والذبايح باب إذا وجد مه كلبه كلباً غيره ج ٤ / ١٢٤.

(٤) - سبق تخريجه

(١).

المناقشة :

مناقشة أصحاب المذهب الأول القائلون بأن التسمية واجبة عند التذكرة :

١- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ (٢).
أن الآية لا تصلح دليلاً على فرضية التسمية ؛ لأن النهى خاص بما ذبح
للأصنام وهذا محرم بالاجماع بدليل أن اكل متروك التسمية ليس بفاسق (٣).
يجاب عليه : بأن الآية خصت بما أهل به لغير الله كما إذا ذبح للأصنام
وأمثالها ولم ترد عامة (٤).

٢- أن الأحاديث الواردة بالتسمية الأمر فيها على الندب لا على الوجوب (٥).

مناقشة أصحاب المذهب الثاني القائلون بأن التسمية سنة :

١- أن الله أباح ذبائح أهل الكتاب وهم لا يسمون غالباً، نقول أن المراد
بذبائحهم ما ذبحوها بشروطها كذبائح المسلمين ومن شروطها وجوب تسمية
الله على الذبيحة (٦).

٢- قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَالْحِمُّ الْخَنِزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ
اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا
ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ (٧).

(١) - نيل الاوطار ج ٨ / ١٦١.

(٢) - سورة الأنعام آية (١٢١).

(٣) - تفسير ابن كثير ج ٢ / ١٦٩، مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٢، كفاية النبيه ج ٨ / ١٥٦.

(٤) - مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٢.

(٥) - مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٢، كفاية النبيه ج ٨ / ١٥٦.

(٦) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٧.

(٧) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

أنه قد ثبت وجوب التسمية في آيات أخرى منها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾^(١) فالأكل مما نسيت التسمية عليه ليس بفسق ؛ لكن الفسق لمن ترك التسمية عمداً والناسى ذاكراً بقلبه^(٢) بدليل قوله - ﷺ - : " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه "^(٣).

٣- حديث عائشة ، أَنَّ قَوْمًا قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذَكَّرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - : " سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُوا " ^(٤).
أن المراد بالتسمية هنا عند الأكل وليست عند الذبح^(٥).

مناقشة الرأي الثالث : القائلون بأنها فرض في الذكر والنسيان.

يجاب عليهم بأن ما استدلوا به من القرآن أو السنة المراد به متروك التسمية عمداً، أما متروك التسمية سهواً يحل ولا يلحقه سمة الفسق والناسى لم يترك التسمية بل ذكر اسم الله والذكر قد يكون باللسان وقد يكون بالقلب.^(٦)

الرأي الرابع :

بعد عرض آراء الفقهاء ومناقشتها يتبين رجحان ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائلون بأن التسمية واجبة حالة الذكر دون النسيان ؛ وذلك لقوة أدلتهم وردهم على من خالفهم ؛ ولأن رفع الحرج من خصائص الشريعة الإسلامية والناسى لم يتعمد الترك.

الشرط الرابع : أن يكون الذبايح حلالاً.

(١) - سورة الأنعام آية (١٢١).

(٢) - تفسير المنار ج ٦ / ٢١٥ ، بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٩ ، الشرح الكبير ج ٦ / ٢٩ .

(٣) - سبق تخريجه.

(٤) - سبق تخريجه.

(٥) - نيل الاوطار ج ٨ / ١٦١ .

(٦) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٩ .

إذا أراد ذبح صيد البر ما عدا السمك والجراد فلا يشترط فيهما ذلك ؛ لأن
ميتهما حلال فالمحرم يحرم عليه أن يعرض لصيد البر سواء كان التعرض
باصطياد أم ذبح أم قتل^(١)؛ لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ
وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(٢)، قال تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ
وَالسِّيَارَةَ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾^(٣).



(١) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٧٤، حاشية الدسوقي ج ٢ / ٧٢، مغنى المحتاج ج ١ / ٣٣٤،

كشف القناع ج ٢ / ٥٠١ : ٥٠٢، المبدع ج ٣ / ١٤٩ : ١٥٠.

(٢) - سورة المائدة جزء من آية رقم (٩٥).

(٣) - سورة المائدة جزء من آية رقم (٩٦).

المطلب الثاني

شروط آلة الذبح

من شروط صحة الذكاة استعمال الآلة حتى يحل المذبوح وللآلة شرطان :

١- أن تكون الآلة قاطعة.

٢- أن تكون الآلة سناً أو ظفراً.

أولاً أن تكون الآلة قاطعة : -

سواء أكانت حديداً أم لا، كالمروءة^(١) والليطة^(٢) وشقّة العصا^(٣). والزجاج، والصدف القاطع، وسواء أكانت حادة أم كليلّة ما دامت حادة و قاطعة^(٤). ويدل على ذلك قول النبي - ﷺ - : ما أنهر الدّم، وذكر اسم الله فكل، ليس السنّ والظفر. وسأحدّثك: أمّا السنّ فعظم، وأمّا الظفر فمدى الحبشة» فلو كانت الذكاة بمثقل لم يحل المذبوح ؛ بل لا بد من الجرح وإسالة الدم كذلك لو ذبحه بحديدة لا تقطع وتحامل عليها الذبايح حتى ازهق روح المذبوح ؛ لأن القطع حينئذ يكون بقوة الذبايح لا بالآلة التي يمررها فيسيل الدم.

ثانياً أن تكون الآلة سناً أو ظفراً : -

اختلف الفقهاء في الذبح بالسن والظفر والعظم

الرأى الأول : لجمهور الفقهاء من المالكية في المذهب عندهم والشافعية

(١) - المروءة : هي الحجر الذي له حد. البحر الرائق ج ٨ / لا / ١٩٣.

(٢) - الليطة : قشرة القصب والجمع ليط. مختار الصحاح / ٣٢٩.

(٣) - شقّة العصا : أى ما يشق منها ويكون محدد. نيل الأوطار ج ٨ / ١٦٠.

(٤) - تبين الحقائق ج ٥ / ٢٩١، بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٢، الذخيرة ج ٤ / ١٣١،

الفواكه الدواني ج ١ / ٥٩٢، الشرح الصغير ج ٢ / ١٥٥، روضة الطالبين ج ٢ /

٥٠٤، كفاية النبيه شرح التنبيه ج ٨ / ١٤٣ : ١٤٤، شرح منتهى الارادات ج ٣ /

٤٠٥، كشاف القناع ج ٦ / ٢٠٦.

والحنابلة : إلى أنه لا يجوز الذبح بالسن والظفر والعظم مطلقاً ولا فرق بين ظفر الآدمي أو ظفر الحيوان متصلاً أو منفصلاً طاهر أم نجس وكذلك السن والعظم^(١).

الرأى الثانى : للحنفية وقول لابن حبيب من المالكية :يجوز الذبح بالسن والظفر إذا كانا منفصلين إما إن كانا متصلين فلا يجوز الذبح بهما. وأجاز الحنفية والمالكية : الذبح بالعظم إذا أنهر الدم^(٢).

الأدلة :

استدل أصحاب الرأى الأول القائلين بأنه لا يجوز الذبح بالسن أو الظفر أو بالعظم بالسنة والمعقول :

أولا السنة :

قول النبى - ﷺ - : ما أنهر الدم، وذكر اسم الله فكلوا، ما لم يكن سنّاً أو ظفراً.^(٣)

وجه دلالة الحديث : فى الحديث دليل صريح على جواز الذبح بكل محدد بقطع إلا الظفر والسن وسائر العظام^(٤).

ثانياً المعقول :

أن مالم تجز الذكاة به متصلاً لم تجز منفصلاً كغير المحدد، وقال النووى : لا

(١) - الفواكه الدوانى ج ١ / ٥٩٢ ، القوانين الفقهية ص ١٨١ ، حاشية الدسوقى ج ٢ / ١١٠ ، روضة الطالبين ج ٢ / ٥٠٤ ، كفاية النبيه شرح التنبيه ج ٨ / ١٤٤ ، المغنى ج ٨ / ٥٧٤ ، السلسبيل ج ٣ / ١٥٦ .

(٢) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٢ : ٦٣ ، الفتاوى الهندية ج ٥ / ٢٨٧ ، القوانين الفقهية / ١٨١ ، حاشية الدسوقى ج ٢ / ١١٠ .

(٣) - سبق تخريجه .

(٤) - صحيح مسلم بشرح النووى ج ٧ / ١١٨ طبعة دار الفكر، سبل السلام ج ٤ / ١٣٤٦ .

تذبحوا بالعظام فانها تنجس بالدم وقد نهيتم عن تجسيها ؛ لأنها زاد إخوانكم من الجن^(١).

أدلة الرأي الثانى :

استدل الرأي الثانى القائل بأنه يجوز الذبح بهما إن كانا منفصلين بالسنة والمعقول :

أولا السنة :

١- ماروى أن النبى - ﷺ - قال : أنهر الدم بما شئت وذكر اسم الله^(٢).

٢- ماروى أن النبى - ﷺ - قال : أفرى الأوداج بما شئت^(٣).

وجه دلالة الأحاديث:

فى الحديث دليل على أن كل ما أنهر الدم يحصل به ذكاة لوجود معنى الحد فيه^(٤).

ثانياً المعقول :

أنه لما قطع الأوداج فقد وجد الذبح بهما فيجوز كما لو ذبح بالمروة وليطة القصب^(٥).

المناقشة :

ناقش الأحناف أدلة الجمهور : بأن حديث رافع بن خديج فى النهى عن الذبح بالنسن المراد به المتصل وذلك ؛ لأن أهل الحبشة كانت تفعل ذلك لإظهار

(١) - نيل الاوطار للشوكانى ج ٨ / ١٦٢ ، مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٤ ، الشرح الكبير ج ٦ / ٢٣ .

(٢) - سبق تخريجه .

(٣) - سبق تخريجه .

(٤) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٢ .

(٥) - البحر الرائق ج ٨ / ١٩٣ ، بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٢ .

الجلادة والقوة وذاك بالقائم لا بالمنزوع^(١).

ناقش الجمهور دليل الأحناف : بأن الحديث الذى استدلوا به أنهر الدم " عام
خصص بحديث رافع وحديث رافع لم يبين فرقاً بين المتصل والمنفصل وكما لا
يجوز متصلاً لا يجوز منفصلاً^(٢).

الرأى الراجح :

هو ما ذهب إليه الجمهور بأنه لا يجوز الذبح بالسن والظفر متصلاً أو
منفصلاً ؛ لأن الحديث لم يفرق بينهما، وكذلك لا يجوز الذبح بالعظم صيانة
له عن التنجس بالدم ؛ لأنه زاد إخواننا من الجن ويؤكد ذلك عدم جواز
الاستتجاء به أيضاً.



(١) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٦٢، البحر الرائق ج ٨ / ١٩٣.

(٢) - سبل السلام للمصنعانى ج ٤ / ١٣٤٦ طبعة دار الفكر، كفاية النبيه على شرح التنبيه
ج ٨ / ١٤٤، المعنى ج ٨ / ٥٧٤.

المطلب الثالث :

شروط المذبوح.

يشترط فى المذبوح حتى يقع الذبح صحيحاً شرطان وهما :

١- أن يكون حياً وقت الذبح

٢. ألا يكون من صيد الحرم.

الشرط الأول : أن يكون حياً وقت الذبح :

أى أن تكون به حياة مستقرة والمراد بالحياة المطلوب تحققها عند الحنفية، فسرهما أبو يوسف بأن يعلم أن المذبوح يعيش لو لم يذبح.

أو أن يكون له من الحياة مقدار ما يعيش به أكثر من نصف يوم، وفسرها محمد بن الحسن أن يعلم أن يبقى من حياة ما يراد ذبحه أكثر ما يبقى من حياة المذبوح^(١).

وفسرها المالكية بوجود أمانة من أمارات الحياة من حركة رجل أو طرفة عين أو جريان نفس سواء عاشت من مثله أولاً تعيش^(٢).

وفسرها الشافعية والحنابلة : بأن يتحرك الحيوان بعد الذبح حركة شديدة أو ينفخ الدم منه سواء انتهت إلى حال يعلم أنها لا تعيش معه أو تعيش. واشترط استقرار الحياة ؛ لأنه إذا لم تكن للمذبوح حياة مستقرة كان فى معنى الميتة فلا

(١) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٧٥.

(٢) - مواهب الجليل ج ٤ / ٣٣٩.

تلتحقها ذكاة (١).

قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (٢).

وجه الدلالة :

فى الآية دليل على أن الميتة يحرم أكلها بالاجماع ؛ لأن تحر يمها موافق للعقول فإن الدم جوهر لطيف فإذا مات الحيوان حتف أنفه احتبس الدم فى عروقه وتعفن وفسد وحصل من أكله مضار عظيمة (٣).

وقال أبو حنيفة : استثنى سبحانه وتعالى المذكى من الجملة المحرمة والاستثناء من التحريم أباحة وهذه مذكاة لوجود فرى الأوداج مع قيام الحياة فدخلت تحت النص (٤).

وقد اختلف الفقهاء فى أثر الذكاة فى المشرف على الموت بسبب الاعتداء أو المرض.

إذا اعتدى على الحيوان على الحيوان المأكول بخنق أو ضرب أو جرح سبع كذئب ثم أدركه صاحبه أو لم يدركه فمات فله أحوال أربعة :

الحالة الأولى : إن مات قبل الذكاة لم يؤكل اجماعاً ؛ لقوله : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ .

الحالة الثانية : إن أدرك حياً أى غلب على الظن أنها تعيش بأن يصاب لها مقتل فذبح أكل اجماعاً، لقوله تعالى ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (٥).

(١) - البيان ج ٣ / ٥٠٧ : ٥٠٨ .

(٢) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٣) - التفسير الكبير ج ١١ / ١٣٥ .

(٤) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٧٥ .

(٥) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

وجه الدلالة :

أنه سبحانه وتعالى قد استثنى من المحرمات السابقة المذكى والاستثناء من التحريم إباحة^(١).

الحالة الثالثة : إذا نفذت مقاتل البهيمة^(٢) أى المقطوع بموتها.

ذهب الحنفية إلى أنه تؤثر فيه الذكاة إن علمت حياتها ؛ لأن الحياة أو خروج الدم لا يكونان إلا من الحى ؛ لأن الميت لا يتحرك ولا يخرج منه الدم فيكون وجودهما أو وجود أحدهما دليل الحياة فيحل وعدمهما علامة الموت فلا يحل، فالمنخقة والمتردية والنطيحة إن كان بها حياة ولو خفيفة وذكيت حل أكلها^(٣) ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾

وذهب المالكية : إلى أن الذبيحة إن نفذت مقاتلها لم تؤكل باتفاق فى المذهب وقد أجاز أكلها على بن أبى طالب وابن عباس رضى الله عنهما^(٤).

وذهب الشافعية والحنابلة : إلى أن الذكاة تعمل فى الذبيحة المقطوع بموتها متى كانت فيها حياة مستقرة ويعرف ذلك بالحركة الفورية ؛ لأن الذبح إذا أتى على ما فيه حياة مستقرة أحل أكله كأكلية السبع والمتردية والنطيحة^(٥).

(١) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٧٥.

(٢) - مقاتل البهيمة المتفق عليها خمسة : قطع الاوداج وانتشار الدماغ وانتشار الحشوة وخرق المصران أعلاه فى مجرى الطعام والشراب لا أسفله حيث الرجيع وانقطاع النخاع وهو المخ الذى فى عظام الرقبة والصلب.

القوانين الفقهية / ١٨٠، الذخيرة ج ٤ / ١٢٨.

(٣) - البحر الرائق ج ٨ / ١٩٦، بدائع الصنائع ج ٥ / ٧٥.

(٤) - القوانين الفقهية / ١٨٠، الذخيرة ج ٤ / ١٢٨.

(٥) - كفاية النبيه ج ٨ / ١٦٢ : ١٦٣، مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٠، المغنى لابن قدامة ج ٨ / ٥٧٨.

الحالة الرابعة : الميؤس من حياته ولم تنفذ مقائله.

تؤثر فيه الذكاة عند الحنفية ويحل أكله، واستدل عل ذلك بقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (١).

فقد استثنى سبحانه وتعالى المذكى من الجملة المحرمة والاستثناء من التحريم إياحة (٢).

وعند أبى يوسف روايتان فى ظاهر الرواية عنه إن كان يعلم أنها لا تعيش مع ذلك فذبحها لا تؤكل وأن كان يعلم أنها تعيش به أكثر من نصف يوم فذبحها تؤكل وإلا فلا، وقال محمد : إن كان لم يبق من حياة إلا قدر حياة المذبح بعد الذبح أو أقل فذبحها لا تؤكل وإن كان أكثر من ذلك تؤكل. (٣)
وذهب المالكية : إلى أن الميؤس من حياته فيه ثلاثة أقوال :

القول الأول لابن القاسم : تذكى وتؤكل.

القول الثانى : لا تعمل الذكاة فيه.

القول الثالث : تعمل الذكاة فيه (٤)

وذهب الشافعية والحنابلة : إلى أنه يجوز ذبح الميؤس من حياته أن كانت به حياة مستقرة، ولا يجوز ذبح المشكوك فى أمره، فالحياة عند الشافعية والحنابلة ثلاثة أنواع

- الحياة المستمرة : هى الطبيعية الباقية إلى خروجها بذبح أو نحوه فالذكاة تؤثر فيها بالحل.

(١) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٢) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٧٥.

(٣) - البحر الرائق ج ٨ / ١٩٦، بدائع الصنائع ج ٥ / ٧٥.

(٤) - القوانين الفقهية / ١٨٠، الذخيرة ج ٤ / ١٢٨.

٢- **الحياة المستقرة** : هي ما لا يوجد معها الحركة الاختيارية ويغلب على الظن بقاء الحياة معها، ومن أمانة ذلك بقاؤها أكثر اليوم أو انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرئ أو الحركة الشديدة، وإن شك في وجودها فلا تحل تغليباً للحرمة وللشك في المبيح.

٣- **حياة المذبوح** : إن وجد له سبب يحال عليه الهلاك كما لو مرض الحيوان بأن أكل نبات مضر حتى صار في آخر رمق لم يحل أكله على الصحيح في المذهب وإن جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك، وإن لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك كأن مرض الحيوان أو جاع حتى صار في آخر رمق فذبحه حل أكله^(١).

سبب الخلاف في الميئوس من حياته :

قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾^(٢)

هل الاستثناء الوارد في الآية متصل أم منقطع فمن رآه متصلاً قال تعمل فيه الزكاة، ومن رآه منقطعاً قال لا تعمل فيه الزكاة ؛ لأن المراد من قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ من غيرها، فما مات بالخنق وغيره فهو حرام كالميتة والدم^(٣).

الشرط الثاني : ألا يكون المذبوح من صيد الحرم ؛ لأن التعرض لصيد الحرم بالقتل والدلالة والإشارة إليه محرم شرعاً، ويدل على ذلك الكتاب والسنة.
أولاً من الكتاب :

(١) - كفاية النبيه ج ٨ / ١٦٢ : ١٦٣، مغنى المحتاج ج ٤ / ٣٤٠، المغنى لابن قدامة ج ٨ / ٥٧٨، معونة أولى النهى ج ١١ / ٤٤ : ٤٥.

(٢) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٣) - القوانين الفقهية / ١٨٠.

قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾^(١).
وجه الدلالة من الآية : فى الآية دليل على أن الله جعل مكة حراماً آمناً من
السبى والغارة والقتل وأن الله خلصهم فى البر كما خلصهم فى البحر^(٢).
ثانياً من السنة :

ماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى - ﷺ - قال : " أن الله حرم
مكة فلم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى وإنما أحلت لى ساعة من نهار لا
يختلى خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفرد صيدها ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف "
^(٣).

وكذلك لا يجوز الاعانة عليه كاعارة سلاح ليقته أو ليزبجه به سواء كان معه
"الصائد " ما يقتله به أولاً سواء كان مولده فى الحرم أم دخل من الحل إليه ؛
لأنه يضاف إلى الحرم فى الحالتين فىكون صيد الحرم فاذا ذبح صيد الحرم
كان ميتة سواء أكان الذابح محرماً أم حلالاً والفعل فى المحرم شرعاً لا يكون
ذكاة^(٤).

(١) - سورة العنكبوت من آية ٦٧.

(٢) - الجامع لاحكام القرآن / للقرطبي ج ٧ / ٣٣٢.

(٣) - أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب جزاء الصيد باب لا ينفرد صيد الحرم ج ١ / ٢٠٧،
طبعة مكتبة الثقافة الدينية.

(٤) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٧٧، بداية المجتهد ونهاية المقتصد / لأبى الوليد محمد بن
أحمد بن محمد بن رشد القرطبي ج ١ / ٩٥، طبعة دار الحديث ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤
م، حاشية الدسوقي ج ٢ / ٧٢، مغنى المحتاج ج ٢ / ٣٢٣ طبعة المكتبة التوفيقية،
الام / لمحمد بن إدريس الشافعى ج ٢ / ٣٠٦ طبعة دار الغد العربى الطبعة الأولى
١٩٩٠ م، كشاف القناع ج ٢ / ٥٠١، المبدع ج ٣ / ١٤٩.

الفصل الثاني:

طرق الذبح الحديثة واللحوم المستوردة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : طرق الذبح الحديثة.

المبحث الثاني : حكم أكل اللحوم المستوردة.

الفصل الثاني

طرق الذبح الحديثة واللحوم المستوردة وفيه مبحثان :

المبحث الأول : طرق الذبح الحديثة.

والأصل في الذبح عند المسلمين أن يكون بدون تدويخ للحيوان؛ وهذه هي الطريقة الأمثل والأرحم بالحيوان و قد بينا الشروط الواجب توافرها لتحقيق التذكية الشرعية والعدول عنها إلى أى طريق آخر فى إزهاق روح الحيوان تجعله ميتة غير حلال الأكل، ولا يشك عاقل أن الخير فى الاتباع لا فى الابتداع ولا مساغ للإجتهد مع النص أو الاجماع، وقد انعقد الاجماع على أن التذكية من أمور العبادات التى لا يسوغ فيها العدول عما شرع. غير أن الشيخ محمد رشيد رضا ذكر فى تفسير المنار^(١) أن الذكاة ليست من العبادات ويجوز العدول عنها إلى الوسائل المستجدة فى ازهاق روح الحيوان ؛ لأنها أسهل

وهذا نص كلامه عفا الله عنه (ولما كانت التذكية المعتادة فى الغالب لصغار الحيوانات المقدر عليها، هي الذبح - كثر التعبير به، فجعله الفقهاء هو الأصل وظنوا أنه مقصود بالذات لمعنى فيه، فعلى بعضهم مشروعية الذبح بأنه يخرج الدم من البدن الذي يضر بقاؤه فيه، لما فيه من الرطوبات والفضلات، ولهذا اشترطوا فيه قطع الحلقوم والودجين والمريء على خلاف بينهم فى تلك الشروط. وإن هذا لتحكم فى الطب والشرع بغير بينة، ولو كان الأمر كما قالوا لما أحل الصيد الذي يأتي به الجارح ميتا، وصيد السهم والمعراض^(٢) إذا خزق ؛ لأن هذا الخزق لا يخرج الدم الكثير كما يخرج الذبح، والصواب أن الذبح كان ولا يزال أسهل أنواع التذكية على أكثر الناس ؛ فلذلك اختاروه وأقرهم الشرع عليه ؛ لأنه ليس فيه من تعذيب الحيوان ما فى غيره من أنواع القتل، كما أقرهم على صيد الجوارح والسهم والمعراض ونحو ذلك، وإنى لأعتقد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لو اطلع على طريقة للتذكية أسهل

(١) - تفسير المنار ج ٦ / ١٢٠.

(٢) - المعراض : سهم بلا ريش ولا نصل. نيل الاوطار ج ٨ / ١٤٨.

على الحيوان ولا ضرر فيها - كالتذكية بالكهربائية إن صح هذا الوصف فيها - لفضلها على الذبح، لأن قاعدة شريعته أنه لا يحرم على الناس إلا ما فيه ضرر لأنفسهم أو غيرهم من الأحياء، ومنه تعذيب الحيوان بالوقذ ونحوه، وهذا الرأي من الشيخ محمد رشيد رضا لا نقول به بل هو زلة من زلات العلماء عفا الله عنهم؛ فالنصوص الدالة على التذكية ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع فلم نعلم احدا من معاصريه ولا من بعدهم قال بهذا الرأي فالحمد لله فان الحق أبلج وسنعرض فيما يلي أشهر الطرق المتبعة في تدويخ الحيوانات وذبحها^(١) .:

١. التدويخ بالصدمة الكهربائية.
٢. التدويخ بالمسدس ذى الواقذة الإبرية.
٣. التدويخ بضرب الحيوان على الرأس بالمطرقة أو البلطة.
٤. التدويخ بغاز ثانى أكسيد الكربون.
٥. الخنق بالطريقة الانكليزية.
٦. التخدير قبل الذبح.

أولاً التدويخ بالصدمة الكهربائية:

تستخدم هذه الطريقة لتدويخ صغار العجول والشاء (الخراف والماعز) والأرانب والدواجن، ولهذه الغاية تستخدم آلة تشبه الملقط متصلة بمأخذ كهربائي، يثبت طرفا الملقط على صدغي الحيوان، ويمرر تيار كهربائي ذي شدة معينة وفولطاج محدد ولمدة ثابتة الغالب فيها من ٣ : ٦ ثوان، وتختلف

(١) - الذبايح والطرق الشرعية فى انجاز الذكاة / للدكتور محمد الهوارى / ٤٠٩ وما بعدها مجلة الفقه الاسلامى الدورة العاشرة ج ١، طبعة ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م، الفقه الإسلامى وأدلته / لوهبه الزحيلي ج ٤ / ٢٨٠٠ : ٢٨٠١، طبعة دار الفكر الطبعة الرابعة ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م.

جميعها باختلاف الحيوان يحدث فقدان الوعي مباشرة نتيجة إلى اللاتقاطب الكبير في العصبونات الدماغية، وهو يسبق عادة حدوث طور من النقل العضلي المزمّن الذي يلاحظ قبل المرحلة النهائية من الارتخاء.

(أ) هذا والأمثل في الحيوانات الكبيرة أن تطبق المساري الكهربائية على جانبي رأس الحيوانات بين الحجاج وقاعدة الأذن، وذلك باستخدام تجهيزات خاصة تسمح بتعديل شدة التيار الكهربائي وكمونه الذي قد يصل إلى (١٠٠٠) فولط.

(ب) وفي حالة الخرفان لا يكون التدويخ كافياً إذا كان جلد الحيوان مغطى بالصوف في موضع التماس مع المساري الكهربائية، ولتجنب ذلك تستخدم مساري كهربائية ذات نهاية إبرية تسمح باختراق الصوف نحو الجلد مباشرة. وبذلك تكون هذه الطريقة غير مريحة للحيوان.

ويتم تدويخ الدجاج ألياً بالصدمة الكهربائية، بحيث يعلق الدجاج من رجليه على سلكين معدنيين ويغطس الرأس المدلى في مجرى مائي يتصل بمسرى كهربائي.

يمر التيار في جسم الحيوان من الرأس إلى القدمين، ونظراً لسماكة الجلد في القدمين المتقرنين، يلجأ إلى إنقاص المقاومة الكهربائية برش الكلايب التي تعلق بها الأقدام بالماء. يطبق مرور التيار لمدة لا تقل عن (٤) ثوان. وتؤدي شدة التيار المستعمل إلى توقف القلب في (٩٠%) من الحالات و (١٠%) تموت أثناء هذه العملية.

أما الدواجن كبيرة الحجم كالأوز والبط والديك الرومي وما شابه ذلك، فيتم ذبحها عادة يدوياً وبدون تدويخ، نظراً لضآلة الإنتاج بالمقارنة مع الدجاج، ولتقل وزنها ولعدم تلاؤم وزنها وحجمها مع التقنية الآلية المتبعة في ذبح الدجاج.

ومما سبق يتبين لنا أن عدم الدقة في التدويخ بالصدمة الكهربائية يؤدي إلى نتيجة سلبية فعندما ينخفض التيار الكهربائي يشل الحيوان شللاً تاماً مع بقاء وعيه وعند استعمال تيار كهربائي عالي الشدة يؤدي إلى زيادة كبيرة في النزيف العضلي والكسور العظمية، وقد يصاب الحيوان بالسكتة القلبية الفاتلة، وقد عدل عنها عام ١٩٧٠ م بامرارها في حمام مائي مكهرب ليجتمع لها الغرق والصعق، وقد ذهب الحنابلة إلى أن الطائر إذا رمى بشيء فوقه في الماء فغرق فيه، فلا تأكله؛ لأن الغرق سبب يقتل، فإذا اجتمع مع الذبح، فقد اجتمع ما يبيح ويحرم، فيغلب الحظر، ولأنه لا يؤمن أن يعين على خروج الروح^(١).

والتدويخ الكهربائي في جميع أحواله يؤدي إلى سرعة التعفن في اللحم وهذا يتعارض مع المصلحة العامة من اراحة الحيوان ونوعية اللحم الناتج.

٣- التدويخ بالمسدس ذي الواقذة الإبرية:

يتألف المسدس من كتلة معدنية تسمح بوضع متفجر ناري يدفع ساقاً تصادمية مرتدة تنتهي برأس إبرية، وتؤدي الطلقة إلى أن تقوم الساق بإحداث ثقب نافذ إلى دماغ الحيوان، يؤدي إلى فقدان الوعي بشكل فوري نتيجة لتخريب جزء من البنية الحية من الدماغ وينتج عنها حالة باللحم تسمى بالتبقع الدموي وهي نقط نزيفية أو بقع أو خطوط في أجزاء مختلفة من أعضاء الذبيحة و إن لم يسرع في الذبح وماتت تكون في حكم الموقوذة وهي التي تقتل بعض أو حجر وكذلك المقتولة بالبندقية فهي حرام^(٢). ويبدل على ذلك ماروى أن

(١) - المغنى ج ٨ / ٥٧٧.

(٢) - الفتاوى الهندية ج ٥ / ٢٨٦، حاشية الامام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل ج ٣ / ١٣ طبعة دار الفكر ١٣٩٣ هـ . ١٩٧٨ م، روضة الطالبين ج ٢ / ٥٠٥، المغنى ج ٨ / ٥٦٩.

عدى بن حاتم أن رسول الله ﷺ - قال " إذا رميت بسهمك فخرقت فكل وإن لم تخرق فلا تأكل ولا تأكل من المعراض إلا ما ذكيت ولا تأكل من البندق إلا ما ذكيت " (١).

وجه الدلالة من الحديث : فى الحديث دليل على أن المقتولة بالبندق قبل ذبحها لا تؤكل فهى فى حكم الموقوذة وهى محرمة شرعاً (٢).

٣- التدويخ بضرب الحيوان على الرأس بالمطرقة (٣) أو بالبلطة (٤):
طريقة بدائية قديمة تتبع لتدويخ الحيوانات الكبيرة كالماشية والخيول، وذلك بضرب العظم الجبهي للحيوان بمطرقة ضخمة تحدث ألماً شديداً للحيوان وتفقد الوعي وينهار الحيوان مباشرة، ثم يتم ذبحه باليد.
والأصل أن هذه الطريقة محرمة بالكتاب والسنة والمعقول:
أولاً من الكتاب :

قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَالْحُمُّ الْخِنْزِيرُ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (٥).
وجه الدلالة من الآية : فى الآية دليل على تحريم الموقوذة (٦) وهى التى

(١) - رواه أحمد فى مسنده ج ٤ / ٣٣٧.

(٢) - نيل الاوطار ج ٨ / ١٥٦، شرح السنة ج ٦ / ٤٢٧.

(٣) - المطرقة : بالكسر ما يطرق به الحديد. المصباح المنير / ٢٢.

(٤) - البلطة : فأس يقطع بها الخشب ونحوه والبلط الحديد التى يخرط بها الخراط. المعجم الوسيط ج ١ / ٦٩ الطبعة الثانية.

(٥) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٦) - الموقوذة : وهى البهيمة التى تموت نتيجة الضرب أو بحديدة أو رصاص أو حجر أو غير ذلك مما يقتل بثقله، قال قتادة : كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ويأكلونه ومنه المقتولة بقوس البندق. أحكام القرآن للقرطبي ج ٦ / ٤٨، التفسير الكبير للفخر الرازى ج ١١ / ١٣٤.

ضربت بشيء ثقيل غير محدد فهي في حكم الميتة ؛ لأنها ماتت ولم يسلم دمها (١).

ثانياً من السنة :

ما روى أن النبي - ﷺ - قال : " (إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته " (٢).

وجه الدلالة : في الحديث دليل على أنه يجب الإحسان في القتل والذبح ونهى عن تعذيب الحيوان عند الذبح (٣).

ثالثاً المعقول :

أن هذه الطريقة بها وحشية لا تقبل من المسلم الذي يدين بالاسلام وتتنافى مع الرحمة بالحيوان والرفق به فيجب التخلي عن مثل هذه الطريقة. وقد تخلت المسالخ والمجازر عن مثل هذه الطريقة واستبدلت بها طريقة التدويخ بالمسدس في حين أن بعض الأفراد في القرى والمزارع قد يستخدمونها، فالأصل المنع سداً للذرائع ومنعاً للفساد ؛ ولأن التساهل في الذبح بعد الضرب قد يؤدي إلى ذبح الموقودات واطعامها للمسلمين وهي محرمة بالاجماع.

٤. التدويخ بغاز ثاني أكسيد الكربون.

أكثر ما تستخدم هذه الطريقة في تدويخ الخنازير، وقد يلجأ إليها أحيانا لتدويخ الشاء والماشية، يحبس الحيوان في بيئة هوائية تحتوي على (٧٠ %) من غاز ثاني أكسيد الكربون، ويبقى الحيوان محتفظاً بوعيه خلال (٢٠) ثانية ثم يحدث فقدان الوعي مباشرة، كما تؤدي إلى اختناق الحيوان وموته ؛ لعدم التحكم في

(١) - تفسير ابن كثير ج ٢ / ٨، تفسير الفخر الرازي ج ١١ / ١٣٤.

(٢) - سبق تخريجه.

(٣) - شرح السنة ج ٦ / ٤٤٠، سبل السلام للصنعاني ج ٤ / ١٣٤٧.

كمية الغاز وتؤدي إلى سرعة فساد اللحم، ولاشك أن مثل هذه الطريقة محرمة شرعاً ويدل على ذلك الكتاب والمعقول.

أولاً من الكتاب قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية : فى الآية دليل على تحريم المنخنقة (٢) وهى التى تموت بحبس النفس فيها سواء كان بقصد أو بغير قصد بحبل أو بغير حبل فهى كالميتة ولم يسئل دمها فهى حرام بالاجماع (٣).

ثانياً المعقول :

١- أن الخنق فيه تعذيب للحيوان والاسلام دين رحمة بالحيوان ورفق بالانسان والحيوان.

٢- أن اللحم المأخوذ من الحيوان المخنوق سريعاً ما يفسد ؛ لأن الميكروبات التى فى الدم المختنق تسرع فى التكاثر بخلاف ما إذا أفرغ الجسد من الدم فانه يطيب لحمه ويطهره.

٣ - أن الدم يبقى فى جسد الحيوان والدم محرم على المسلمين ؛ لخبثه.

٥- الخنق بالطريقة الانجليزية :

وهي طريقة تعتمد على خرق جدار الصدر بين الضلعين الرابع والخامس، ومن

(١) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٢) - المنخنقة : التى ماتت خنقاً بحبس النفس بالضغط على الحلق أو سدّه سواء كان بقصد أو بغير قصد، وذكر قتادة أن أهل الجاهلية كان يخنقون الشاة وغيرها فإذا ماتت أكلوها. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ / ٤٨ ، أحكام القرآن / لأبى بكر محمد بن عبد الله بن العربي ج ٢ / ٥٣٨ ، طبعة دار الجيل ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م.

(٣) - أحكام القرآن للقرطبي ج ٦ / ٤٨ ، التفسير الكبير / للرازي ج ١١ / ١٣٤ .

خلال هذا الخرق ينفخ بمنفاخ فيختنق الحيوان نتيجة لضغط هواء المنفاخ على رثتي الحيوان، وهذا الاختناق يحول دون نزيف الدم وإنهاره. ولا يخفى أن هذا النوع داخل في المنخنة المحرمة بالنص القرآني.

٦- التخدير قبل الذبح :

تكون هذه الطريقة باعطاء الحيوان قبل ذبحه مادة مخدرة كالبنج بشكل حقن أو بتقديم طعام فيه مادة البنج أو حقن فتخدره حتى يفقد الوعي تماماً فتجرى عملية الذبح دون أى شعور بالألم بالنسبة للحيوان فتحصل الطريقة الشرعية للذبح وتحصل الاغراض التجارية فى تقليل التكلفة، وحتى نحكم على هذه الطريقة لا بد من معرفة أمرين:.

١- هل التخدير سبب فى انخفاض الدم بعد الذبح بسبب ضعف حركة القلب؟

٢- هل التخدير يضر باللحم أم لا ؟

رأى فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق فى الذبايح بالطرق الحديثة:
يقول الشيخ جاد الحق على جاد الحق^(١):

١- الأصل فى الذبح عند المسلمين أن يكون بدون تدويخ للحيوان، لأن المسلمين يرون أن طريقة الذبح الإسلامية هي الأمثل، رحمة بالحيوان.

٢- التدويخ بالصدمة الكهربائية التي تتحقق فيها إراحة الذبيحة من الشاء والماشية جائز إذا توافرت فيه الشروط التالية :

(أ) أن يتم تطبيق القطبين الكهربائيين على الصدغين أو فى الاتجاه الجبهي-
(القفوى).

(ب) أن يتراوح الفولطاج ما بين (١٠٠ . ٤٠٠) فولت.

(ج) أن تتراوح شدة التيار ما بين (٧٥ . ١٠٥) أمبير بالنسبة للشاه، وما

(١) - بحوث وفتاوى إسلامية فى قضايا معاصرة للشيخ جاد الحق على جاد الحق ج ٢ /

٤٩٧ : ٤٩٨، طبعة دار الحديث ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م.

بين (٢ إلى ٢.٥) أمبير بالنسبة للماشية.

د) أن يجرى تطبيق التيار الكهربائي في مدة تتراوح ما بين (٣ إلى ٦) ثوان.
وقد شكلت لجنة من الفقهاء والخبراء لدراسة آثار التدويخ الكهربائي للتأكد مما يلي :

١- أن التدويخ الكهربائي يريح الذبيحة ولا يعذب الحيوان.

٢- أنه لا يفضى إلى موت الحيوان.

٣- أنه لا يسبب أثرا غير ملائم للحيوان ولا يضر بأكله.

وتبين للجنة :

١- أن التدويخ يريح الذبيحة على الأرجح.

٢- أنه لا يفضى إلى موت الحيوان ولا يضر بأكله.

٣- أنه يتعين وضع المواصفات المعيارية للأجهزة التي تصنع لهذا الغرض
تجنباً لموت الحيوان.

٤- ضرورة توفير التدريب اللازم على الآلة بما يضمن سلامة العاملين
عليها كما يضمن عدم إساءة استعمالها بحيث يتعرض الحيوان للموت قبل
الذبح أو تحدث تغيرات مكروهه في اللحم.

٥- التدويخ بالمسدس ذي الواقذة طريقة غير مقبولة وخاصة بالنسبة
للشاه، ويمكن الاستغناء عنها بالذبح على الطريقة الإسلامية بعد جعل الحيوان
داخل قفص. على أنه إذا استعملت هذه الطريقة وذبح الحيوان قبل موته،
فالأكل من الذبيحة جائز، باعتباره موقوذة مذكاة.

٦- التدويخ باستعمال ثاني أكسيد الكربون طريقة مرفوضة لأنها تجعل الحيوان
بحكم المنخنة .

تذكية الدجاج و سائر الطيور لا تكون إلا بالذبح الشرعي. وينبغي اتخاذ جميع
الاحتياطات لاتتقاء تعرض الدجاج للموت بأي شكل من الأشكال ولا يجوز

التدويخ الكهربائي للدجاج مالم تتوافر طريقة أخرى تضمن مرور التيار الكهربائي خلال الرأس فقط ويجوز أكل الطيور التي تقطع رؤسها بالآلة.
رأى دار الافتاء المصرية فى الذبايح بالطرق الحديثة واللحوم والدواجن والطيور المستوردة^(١):

لما كان ذلك فإذا ثبت قطعاً أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة لا تذبح بهذه الطريقة التى قررها الإسلام، وإنما تضرب على رأسها بحديدة ثقيلة، أو يفرغ فى رأسها محتوى مسدس مميت أو تصعق بتيار الكهرباء ثم تلقى فى ماء مغلى تلفظ فيه أنفاسها - إذا ثبت هذا - دخلت فى نطاق المنخنة والموقودة المحرمة بنص الآية الكريمة أما إذا كانت كهربة الحيوان لا تؤثر على حياته بمعنى أنه يبقى فيه حياة مستقرة ثم يذبح كان لحمه حلالاً فى رأى جمهور الفقهاء أو كانت فيه أى حياة وإن قلت على مذهب الامام أبو حنيفة وعملية الكهرباء إن كان الغرض منها اضعاف مقاومة الحيوان والوصول إلى التغلب عليه وإمكان ذبحه جائزة ولا بأس بها.

وإن لم يكن الغرض منها هذا أصبحت نوعاً من تعذيب الحيوان قبل ذبحه وهو مكروه دون تأثير فى حله إذا ذبح بالطريقة الشرعية حال وجوده فى حياة مستقرة أما إذا مات صعقاً بالكهرباء فهو ميتة غير مباحة ومحرمة قطعاً، وإذا كان ذلك كان الفيصل فى هذا الأمر المثار، هو أن يثبت على وجه قاطع أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة المتداولة فى أسواقنا قد ذبحت بواحد من الطرق التى تصيرها من المحرمات المعدودات فى آية المائدة، لا سيما، والمقال لم يقطع بأن الاستيراد لهذه اللحوم من تلك البلاد التى نقل عن الكتب والنشرات اتباعها هذه الطرق غير المشروعة فى الإسلام لتذكية الحيوان، ومن

(١) - الفتاوى الإسلامية من دار الافتاء المصرية المجلد العاشر ص ٣٦٠٤ : ٣٦٠٥، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

ثم كان على الجهات المعنية أن تثبت فعلاً، بمعرفة الطب الشرعى أو البيطرى إذا كان هذا مجدياً فى استظهار الطريقة التى يتم بها إنهاء حياة الحيوان فى البلاد الموردة، وهل يتم الذبح بالشروط الإسلامية، أو بطريقة مميّنة تخالف أحكام الإسلام أو التحقق من هذا بمعرفة بعوث موثوق بها إلى الجهات التى تستورد منها اللحوم والطيور والدجاج المعروض فى الأسواق، تتحرى هذه البعثات الأمر وتتسوّق وتوثق منه. أو بتكليف البعثات التجارية المصرية فى البلاد الموردة لاستكشاف الأمر والتحقق من واقع الذبح، إذ لا يكفى للفصل فى هذا بالتحريم مجرد الخبر، وإلى أن يثبت الأمر قطعاً؛ لأن الأصل فى الأشياء الإباحة^(١)، واليقين لا يزول بالشك^(٢).

الشرط الرابع : ١- أن يكون الذبايح حلالاً إذا أراد ذبح الصيد البر ما عدا السمك والجراد فلا يشترط فيه ذلك؛ لأن مبيتهما حلال فالمحرم يحرم عليه أن يتعرض لصيد البر سواء كان التعرض باصطياد أم ذبح أم قتل^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾^(٤) قال تعالى: ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾^(٥).

(١) - الأشباه والنظائر / لابن نجيم الحنفى / ٥٦، طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ . ١٩٩٩ م.

(٢) - الأشباه والنظائر / لجلال الدين السيوطى ج ١ / ١١٤، طبعة دار الكتب العلمية

الطبعة الثالثة ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م، الأشباه والنظائر / لابن نجيم الحنفى / ٤٧.

(٣) - بدائع الصنائع ج ٥ / ٧٤، حاشية الدسوقى ج ٢ / ٧٢، مغنى المحتاج ج ١ /

٣٣٤، كشف القناع ج ٢ / ٥٠١ : ٥٠٢، المبدع ج ٣ / ١٤٩ : ١٥٠.

(٤) - سورة المائدة جزء آية رقم (٩٥).

(٥) - سورة المائدة جزء آية رقم (٩٦).



المبحث الثاني :

حكم أكل اللحوم المستوردة.

لم تكن مشكلة اللحوم المستوردة من غير بلاد المسلمين تشغل بال الفقهاء القدامى بسبب ما كان عليه المسلمون من الإكتفاء الذاتي، أما في العصر الحاضر فقد ضعف الإنتاج الحيواني بدرجة كبيرة فاضطرت الحكومات إلى استيراد اللحوم من الخارج وربما أصبح العالم الإسلامي في معظم أقطاره يعتمد في تأمين غذائه على ما يستورد من الخارج فكان على حكومات البلاد الإسلامية أن تحرص على الاجتهاد بالرأى في ضوء ما تقرر من مبادئ وأحكام خاصة بذبح الحيوان وتقديم لحمه للطعام فقد عانى من ذلك كثير من المسلمين المسافرين والطلبة المغتربين والمقيمين في بلاد النصرى ومما يزيد المسألة تعقيداً محاولة تجار اللحوم ومنتجاتها في البلاد الأجنبية من إدخال لحم الخنزير في اللحوم المعلبة وإدخال شحومها في الأطعمة كالبسكويت والشيكولاته وغير ذلك ؛ لأن لحم الخنزير أرخص ثمناً وأقل تكلفة من لحم البقر والغنم ؛ لأن الخنازير كثيرة التوالد ؛ ولأن البقر والغنم والدجاج تفقد ٧% من وزنها إذا ذبحت بالطرق الإسلامية بسبب ما تفقده من الدم المسفوح بالإضافة إلى أجره الذباحين فيحرص تجار اللحوم المستوردة بالذبح بالطرق الحديثة لأجل المنافسة التجارية بفارق السعر، ويمكننا أن نقسم هذه اللحوم المستوردة إلى ثلاثة أقسام^(١):-

١- ما علم أنه ذكى على الطريقة الشرعية.

٢- ما علم أنه ذكى على غير الطريقة الشرعية.

(١) - أحكام الاطعمة والذبايح في الفقه الاسلامى / د. أبو سريع محمد عبد الهادى / ٢٢٧

وما بعدها، طبعة مكتبة التراث الاسلامى.

٣- ما جها حاله فلا يدري أى صفة ذبح بها.

القسم الأول : وهو ما ذكى على الطريقة الشرعية فهو حلال بالاجماع سواء كان الذبح من المسلمين أو غير المسلمين من أهل الكتاب إذا ذبحت بالطرق الشرعية متبعاً ضوابطها وبدل على إباحة ذبايح أهل الكتاب قوله تعالى ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ ﴾ (١).

القسم الثانى : ما علم أنه ذكى بغير الطرق الشرعية فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الذبايح إن كان مسلماً أو كتابياً وذبح من غير إتباع ضوابط الذبح الشرعية فإن قتل الحيوان أو خنقه أو استعمل ثانى أكسيد الكربون أو أغرقه فى الماء فهو موقوذة أو منخنقة فلا يحل أكله ؛ لقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (٢).

وذهب آخرون إلى إباحة اللحوم المستوردة من بلاد أهل الكتاب وإن ذبحت بغير الطرق الشرعية ومنهم الشيخ أبو بكر بن العربى المالكى فى كتابه أحكام القرآن وتابعه فى ذلك الشيخ محمد عبده فى الفتوى الترنسفالية التى أحدثت ضجة كبيرة فى مصر وتابعه فى ذلك تلميذه محمد رشيد رضا (٣) وبه أخذ الشيخ يوسف القرضاوى وجماعة من أهل العلم، واستدلوا على ذلك بالكتاب وفتوى ابن العربى.

(١) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٢) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٣) - أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ / ٥٥٦، طبعة دار الجيل ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م، تفسير المنار / لمحمد رشيد رضا ج ٦ / ١٩٦، حاشية الرهونى على شرح الزرقانى ج ٣ / ١١، طبعة دار الفكر، الحلال والحرام / ليوسف القرضاوى ص ٥٤ : ٥٦، طبعة دار الكتب العلمية.

أولاً من الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ (١).

فهذا دليل قاطع على أن الصيد وطعام الذين أوتوا الكتاب من الطيبات التي أباحها الله وهو الحلال المطلق وإنما كرره الله سبحانه وتعالى ليرفع الشكوك ويزيل الاعتراضات..

ثانياً فتوى ابن العربي حينما سئل عن النصراني يقتل عنق الدجاجة ثم يطبخها هل يؤكل معه أو تؤخذ طعاماً منه فقلت تؤكل لأنها طعامه وطعام أحباره ورهبانه وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا ؛ ولكن الله أباح طعامهم مطلقاً وكل ما يروونه في دينهم فإنه حلال لنا في ديننا إلا ما كذبهم الله سبحانه وتعالى (٢).

وقد قال علماؤنا أنهم يعطوننا أولادهم ونساؤهم ملكاً في الصلح فيحل لنا وطؤون فكيف لا تحل ذبائحهم والأكل دون الوطء في الحل والحرمة. وقد أجاب من قال بالتحريم على دليل من قال بالإباحة من وجوه ذكرها الشيخ صالح بن فوزان الفوزان (٣).

الوجه الأول : أن الاستناد إلى الآية على الإطلاق يفيد إباحة لحم الخنزير فهو من طعامهم حلال في حقهم والأصل أن الآية خصت الحل بقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (٤).

فالمراد من طعام أهل الكتاب ما ذكوه من الذبائح على الصفة الشرعية فلو ذكى على غير الصفة الشرعية لا يجوز ؛ لأن غاية الكتابي أن تكون ذكاته

(١) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٢) - الأئمة للدكتور / صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان / ١٦١ وما بعدها، طبعة مكتبة المعارف بالرياض الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م.

(٣) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٤) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

كذكاة المسلم والمسلم لو ذكى على غير الصفة الشرعية لا تجوز ذكاته ولا يحل أكل ذبيحته فالكتابي من باب أولى.

الوجه الثاني : أن ابن العربي في كتابه (أحكام القرآن) ذكر ما ينقض فتواه حيث قال : " فما اكلوه على غير وجه الذكاة كالخنق وحطم الرأس فالجواب أن هذا ميتة وهي حرام بالنص فإن أكلوها فلا نأكلها نحن كالخنزير فهو حلال لهم ومن طعامهم وهو علينا حرام " (١).

ولعل مقصوده أن ما اعتبر أهل دينهم ذكاة كقتل عنق الدجاجة يؤكل وما لا فلا يؤكل.

الوجه الثالث : أن ما ذبح بقتل عنقه يدخل في المنخقة، وما ذبح بضربة بالبلطة ونحوها موقود، وقد حرم الله المنخقة، والموقودة بنص القرآن في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ ﴾، فيكون ذلك مخصصاً لقوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَّكُمْ ﴾.

الوجه الرابع : أن ما ذكى على غير الصفة المشروعة يفقد فوائد الذكاة من استخراج دمه وتطيب لحمه، والذكاة لا ينظر فيها إلى وصف المذكي فقط، بل ينظر فيها إلى وصف المذكي وصفة الذكاة معاً، فلو وجد أماننا ذبيحتان كل منها ذكى على غير الصفة المشروعة، إحداها ذكاهما مسلم، والأخرى ذكاهما كتابي، فكيف تحرم ذبيحة المسلم ونبيح ذبيحة الكافر في هذه الحالة، إن في هذا رفعاً لشأن الكافر على المسلم.

والراجع :

ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من تحريم أكل ما ذبح بغير الطرق الشرعية من المسلم وغير المسلم ؛ وذلك لقوة أدلتهم وردهم على من خالفهم ؛ ولأن الذبح له

(١) - أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ / ٥٥٥.

حكم تشريعية كثيرة قد بينها تتناسب مع روح التشريع الإسلامى والمحافظة على سلامة البدن.

القسم الثالث : ما جهل حاله فلا يدري على أى صفة ذبح بها فيه رأيان :
الرأى الأول : أن ما جهل حاله فلا يدري أى صفة ذكى بها شرعية أم غير شرعية فهو حلال بناء على أنهم من أهل الكتاب ولا حرج فى أكل ذبائهم واستدلوا على ذلك بما يلى :

١- قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ (١).

فالاصل فيه الاباحة إلا إذا علمنا أنهم ذبحوه على غيرالوجه الشرعى (٢).

٢- الفتوى الصادرة من دار الإفتاء المصرية : بناء على ما نشرته مجلة الاعتصام العدد الأول السنة الرابعة والأربعون المحرم ٤٠١ هـ / ديسمبر ١٩٨٠ م بعنوان حكم الإسلام فى الطيور واللحوم المستوردة وقد جاء فى المقال الذى حرره فضيلة الشيخ عبد اللطيف مشتهرى أن المجلة أحالت إليه الاستفسارات الواردة إليها فى هذا الشأن وأنه رأى إثارته ليكون موضع بحث السادة العلماء وبخاصة (جنة الفتوى بالأزهر) والمفتى وقد ساق فضيلته فى مستهل المقال القواعد الشرعية التالية المستقرة على السند الصحيح من القرآن والسنة

١- أن الاصل فى الأشياء الاباحة قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (٣).

فلا يمكن رفع هذا الاصل إلا بيقين مثله حتى نحرم المباح أى أن اليقين لا

(١) - سورة المائدة جزء من آية (٣).

(٢) - الأطعمة للدكتور / صالح الفوزان / ١٦٣، بحوث وفتاوى إسلامية فى قضايا معاصرة ج ١ / ٢٥٤.

(٣) - سورة البقرة جزء من آية (٢٣).

يرفع بالشك ويترتب على هذه القاعدة : -

أ- أن مجهول الاصل في المطعومات المباحة حلال وفي السوائل المباحة طاهراً.

ب-الضرورات تبيح المحظورات، أو إذا ضاق الأمر اتسع^(١).

ج- أن الرسول ص ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً أو قطيعة رحم.

د . حل ذبائح اهل الكتاب ومصاهرتهم بنص القرآن إذا ذبحت على الطريقة الشرعية ؛ لأن تحريم الميتة والدم ثابت بالنص الذي لم يخصص.

هـ . ماروى أن قوما سألوه - ﷺ - عن لحم يأتيهم من ناس لا يدرون أسموا عليه أم لا ؟ فقال - ﷺ - { سموا أنتم وكلوا }، وإن قال القرطبي : إن هذا حديث مرسل عن هشام عن عروة عن أبيه لم يختلف عليه في إرساله، أخرجه الدار قطنى وغيره^(٢).

الرأى الثانى : أن ما جهل أمره فلا يعلم عن حاله تلك البلاد فلا شك فى تحريم ما يرد من تلك البلاد المجهول أمر عاداتهم فى الذبح ؛ لأن الأصل فى الحيوانات التحريم وتغليباً لجانب الحظر وهو أنه إذا اجتمع مبيح وحاضر، فيغلب جانب الحظر سواء أكان فى الذبائح أو الصيد، ومثله النكاح كما قرره أهل العلم، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، والحافظ ابن رجب وغيرهم من الحنابلة^(٣)، واستدلوا على ذلك بحديث عدي بن حاتم: أن

(١) - الاشباه والنظائر لابن نجيم / ٧٢ : ٧٣، الاشباه والنظائر للسيوطى / ١٦٥ : ١٦٨ .

(٢) - الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية المجلد العاشر ص ٣٦٠٠ الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م، بحوث وفتاوى إسلامية فى قضايا معاصرة / للشيخ جاد الحق على جاد الحق ج ٢ / ٥١٩ .

(٣) - الأظعمة للدكتور / صالح الفوزان ص ١٦٤ وما بعدها، المغنى لابن قدامة ج ٨ /

النبي - ﷺ - قال له { إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل، فإن وجدت معه كلباً آخر فلا تأكل }^(١).

وجه دلالة الحديث :

في الحديث يدل على: أنه إذا وجد مع كلبه المعلم كلباً آخر أنه لا يأكله تغليياً لجانب الحظر^(٢).

الراجع :

اننا نقول أن ما جهل حاله من اللحوم المستوردة فإن كان أغلب سكانها أهل كتاب فهي حلال ؛ لأنه لو قدم جانب الحظر في الأئمة ؛ لما وجد الإنسان طعاماً من مصدر حيواني يأكله نظراً لانتشار المسلمين في تلك البلاد المصدرة للحوم، وإن كان أغلب سكانها من غير أهل الكتاب فلا يجوز أكلها ؛ لعدم وقوع التنكية عليها وأخذاً بالأحوط. والله أعلم

الخاتمة

٥٧٧ : ٥٧٨، شرح منتهى الإرادات ج ٣ / ٤٠٥.

(١) - أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الذبايح والصيد باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر، ج ٣ / ٦٦١، طبعة دار الثقافة الدينية، والنسائي في سننه كتاب الذبايح والصيد باب إذا وجد مع كلبه كلباً آخر ج ٤ / ١٢٤، واحمد بن حنبل ج ٤ / ٣٧٩.

(٢) - نيل الاوطار ج ٨ / ١٥٣.

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، وأصلى وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

أما بعد

فبعناية الله وتوفيقه وقدرته وتيسيره تم إتمام هذا البحث المتواضع فى (الذبايح بالطرق الحديثة واللحوم المستوردة).

وقد توصلت من خلال البحث إلى أهم النتائج الآتية :

١- أن الذكاة هى ذبح أو نحر أو عقر لحيوان مباح أكله، وأن الذبح شرط لحل أكل الحيوان المباح أكله ؛ لما فيه من تطيب معنوى بذكر الله ومراعاة لصحة الانسان ودفع الضرر عن جسمه بالتذكية الشرعية.

٢- أن الذكاة نوعان اختيارية واضطرابية، فالاختيارية للحيوان المقذور عليه بذبح أو نحر، والاضطرابية للحيوان غير المقذور عليه.

٣- اتفق الفقهاء على أن الذبح الذى يقطع فيه المرئ والحلقوم والودجان مباح الأكل حيث أتى بالذكاة بكاملها، وإن فرى بعضها دون البعض ففيها خلاف والراجح قطع الجميع ؛ لأن ذلك أبلغ فى إراحة المذبوح وتطيب اللحم فقطع الجميع متفق عليه والبعض مختلف فيه.

٤- أن الذبح من القفا مكروه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ؛ لما فيه من التعذيب من غير حاجة، وذهب المالكية إلى أنه يؤكل.

٥- يكره أن يتمادى الذابح فى الذبح حتى يقطع النخاع عند الحنفية والمالكية والشافعية، وذهب الحنابلة إلى أنه يباح مطلقاً.

٦- يشترط لجواز الذبح شروط منها شروط خاصة بالذبايح، وأخرى خاصة

بالآلة، وشروط خاصة بالذبوح.

٧- الأصل فى الذبح عند المسلمين أن يكون بدون تذويخ للحيوان وهذه هى الطريقة الأمثل والارحم بالحيوان، ولكن قد وجدت بعض الطرق الحديثة للذبح فأردنا بيان حكمها الشرعى فما كان منها مخالفاً للذبح على الطريقة الشرعية يعد قتلًا للحيوان، وما كان موافقاً للشرعية الإسلامية والغرض منه فقط إراحة الحيوان فهو حلال.

٨- أن اللحوم المستوردة من بلاد غير المسلمين ثلاثة أقسام :

أ . قسم علم أنه ذكى على الطريقة الشرعية فهو حلال .

ب . قسم علم أنه ذكى على غير الطريقة الشرعية سواء كان الذابح مسلم أو غير مسلم فلا تحل ذبيحته ولا تؤكل .

ج . قسم جهل حاله فلا يعلم أذبح على الطريقة الشرعية أم لا، فان كان أغلب سكانها من أهل الكتاب فهى حلال، وان كان أغلب سكانها من غير أهل الكتاب فلا يجوز أكلها أخذاً بالأحوط .

أهم التوصيات :

١- أن تسعى الحكومات الإسلامية لدى السلطات غير الإسلامية التى يعيش فى بلادها مسلمون لكى توفر لهم فرص الذبح بالطريقة الشرعية بإنشاء مجازر خاصة بالمسلمين، واختيار عمال مسلمين أمناء عارفين بطرق الذكاة الشرعية .

٢- أن يعقد مجمع الفقه ندوة يدعى إليها المسئولون من الشركات المستوردة للحوم وممثلهم من شتى مناطق الوطن الإسلامى بقدر الامكان لتبين لهم أهمية القضية وطرق التعامل المشروع .

٣ - اختيار جهة إسلامية موحدة تتولى اصلاح مهمة المراقبة على اللحوم المستوردة .

٤- الاكثار من تربية الحيوانات والعناية بتنتيتها من أجل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي أو استيراد ما يحتاج إليه حياً وتذكيته على الطريقة الشرعية.



فهرس المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً : فهرس كتب التفسير وعلومه.

١- أحكام القرآن / لأبى بكر محمد بن عبد الله بن العربى المتوفى ٥٤٣هـ.
طبعة دار الجيل ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .

٢- تفسير القرآن العظيم / لأبى الفداء إسماعيل بن كثير المتوفى ٧٧٤ هـ.
طبعة دار التراث العربى.

٣- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب / للإمام محمد بن فخر الدين بن العلامة
ضياء الدين عمر الشهير بخطيب الرى ت ٦٠٤هـ. طبعة ط دار الفكر
الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م.

٤- الجامع لأحكام القرآن / لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبى توفى
٦٧١هـ. طبعة دار إحياء التراث العربى ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م.

٥ - تفسير المنار / للشيخ محمد رشيد رضا المتوفى ١٩٣٥ م . طبعة دار
المعرفة للطباعة والنشر .

ثالثاً كتب الحديث :

١- تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الراعى الكبير للإمام الحافظ شهاب
الدين أبو الفضل أحمد بن على العسقلانى، ط مؤسسة قرطبة الطبعة
الثانية ١٤٢٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢- الجامع الصحيح سنن الترمذى / لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة
الترمذى المتوفى ٢٧٩ هـ. طبعة دار الكتب العلمية.

٣ . سبل السلام شرح بلوغ المرام فى جمع أدلة الأحكام / للشيخ محمد بن
إسماعيل الصنعانى المتوفى ١١٨٢ هـ . طبعة دار الفكر .

- ٤ - سنن ابن ماجه / للحافظ عبد الله محمد بن يزيد القزوينى بن ماجه المتوفى ٢٧٥ هـ. طبعة المكتبة العلمية.
- ٥ - سنن أبى داود / للحافظ / أبى داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني توفى ٢٧٥ هـ راجعه محمد محيى الدين عبد الحميد تحقيق صدقى محمد جميل ط دار إحياء التراث العربى.
- ٦ - سنن الدار قطنى / للشيخ على بن عمر الدارقطنى المتوفى ٣٨٥ هـ. طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ. ٢٠٠٣ م.
- ٧ - السنن الكبرى للبيهقى / للإمام أبى بكر أحمد بن الحسن البيهقى المتوفى ٤٥٨ هـ ط دار الفكر.
- ٨ - سنن النسائى / لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن حجر النسائى المتوفى ٣٠٣ هـ، طبعة دار الحديث بالقاهرة ١٤٠٧ هـ. ١٩٨٧ م.
- ٩ - شرح السنة / لأبى محمد بن الحسين بن مسعود البغوى، طبعة المكتبة التجارية ١٤١٤ هـ. ١٩٩٤ م.
- ١٠ - صحيح البخارى / للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخارى المتوفى ٢٥٦ هـ، طبعة دار البيان العربى. دار الثقافة الدينية.
- ١١ - صحيح مسلم / للإمام أبى الحسين بن حجاج القشيرى النيسابورى المتوفى ٢٦١ هـ، طبعة المكتبة الثقافية الدينية ١٤٢٢ هـ. ٢٠٠١ م.
- ١٢ - صحيح مسلم بشرح النووى / للإمام أبى زكريا محيى الدين بن شرف النووى، طبعة دار الفكر.
- ١٣ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيتمى المتوفى ٨٠٧ هـ، طبعة دار الكتب الاسلامى الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ. ١٩٨٢ م.
- ١٤ - المسند / للإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال فى سنن

الأقوال والأفعال طبعة دار الفكر.

١٥- نصب الراية لأحاديث الهداية / لجمال الدين أبى محمد عبد الله الزيلعى المتوفى ٧٦٢ هـ، طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ .
٢٠٠٢ م.

١٦- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار / للشيخ محمد ابن على بن محمد الشوكانى ت ١٢٥٥ هـ - ط مكتبة دار الحديث القاهرة الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م.

رابعاً : كتب الفقه :

أولاً : كتب الفقه الحنفى :

١- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين الشهير بابن نجيم ط دار المعرفة للطباعة والنشر .

٢- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع / لعلاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى الملقب بملك العلماء توفى ٥٨٧ هـ. ط دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ . ١٩٩٦ م.

٣- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعى ت ٧٤٣ هـ ط دار المعرفة.

٤- العناية شرح الهداية / للشيخ اكمل الدين محمد بن محمود البابرتى، طبعة دار الكتب العلمية.

٥- الفتاوى الهندية فى مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان / للشيخ نظام ط دار الفكر.

ثانياً كتب الفقه المالكى :

١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد / للإمام القاضى أبى الوليد محمد بن أحمد

- ١- بن محمد بن رشد القرطبي ت ٥٩٥ هـ طبعة دار الحديث ١٤٢٥ هـ . م ٢٠٠٤ .
- ٢- حاشية الخرشى على مختصر سيدي خليل / لأبي عبد الله محمد بن عبدالله بن علي الخرشى، طبعة دار صادر.
- ٣- حاشية الدسوقي / لمحمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير ط عيسى البابي الحلبي.
- ٤- حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل، طبعة دار الفكر ١٣٩٨ هـ . ١٩٧٨ م.
- ٥- الذخيرة / لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المعروف بالقرافي ت ٦٨٤ هـ تحقيق ط دار الغرب الإسلامي ط الأولى ١٩٩٤ م.
- ٦- الشرح الصغير على أقرب المسالك / لأبي البركات أحمد بن أحمد الدردير، طبعة دار المعارف.
- ٧- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن غنيم بن مهنا النفراوى الأزهرى، طبعة دار الكتب العلمية.
- ٨- القوانين الفقهية / لابن جزى الكلبى المالكي، طبعة دار الكتاب الاسلامى.
- ٩- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للقاضى أبى الوليد سليمان بن خلف الأندلسى ت ٤٩٤ هـ ط دار الكتاب العربى ط الثالثة ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م.
- ١٠- مواهب الجليل شرح مختصر سيدي خليل / للشيخ أبى عبد الله محمد بن محمد المعروف بالحطاب الرعينى توفى ٩٥٤ هـ ط دار الفكر ط الأولى ١٣٩٨ هـ . ١٩٧٨ م.

ثالثاً الفقه الشافعى :

- ١- الأم / لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعى ت ٢٠٤ هـ ط طبعة دار الغد العربى الطبعة الأولى ١٤١١ هـ . ١٩٩٠ م.

- ٢- البيان فى فقه الامام الشافعى / للإمام يحيى بن أبى الخير بن سالم بن أسعد عمران العمرانى، طبعة دار الكتب العلمية.
- ٣- حاشيتا قليوبى وعميرة / لشهاب الدين قليوبى وشهاب الدين أحمد البرلسى الملقب بعميرة، طبعة المكتبة التوفيقية.
- ٤- حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب/ للشيخ سليمان بن عمر بن منصور المصرى الشافعى المتوفى ١٢٠٤هـ ط المكتبة التجارية الكبرى.
- ٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين / لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى، طبعة دار الفكر.
- ٦- كفاية النبيه شرح التتبيه / للإمام أبى العباس نجم الدين أحمد بن محمد الرفعة، طبعة دار الكتب العلمية.
- ٧- المجموع شرح المذهب / لمحي الدين بن شرف النووى، طبعة دار الفكر.
- ٨- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج لمحمد الشربيني الخطيب توفى ٩٩٧هـ على متن المنهاج لشرف الدين النووى توفى ٦٧٦هـ ط دار الفكر.
- ٩- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج فى الفقه على مذهب الإمام الشافعى - رحمته لشمس الدين محمد بن أبى العباس أحمد الرملى المنوفى المصرى ط مصطفى البابى الحلبي.

رابعاً كتب الفقه الحنبلى :

- ١- السلسيل فى معرفة الدليل حاشية زاد المستنقع / للشيخ صالح إبراهيم البليهى الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ.
- ٢- الشرح الكبير على متن المقنع / لشمس الدين بن قدامة المقدسى ط دار الفكر.

- ٣- شرح منتهى الارادات / لتقى الدين محمد بن أحمد الفتوحى الحنبلى
المصرى الشهير بابن النجار، طبعة دار الفكر.
- ٤- كشاف القناع للشيخ منصور بن يونس البهوتى الحنبلى توفى ١٠٥١هـ
على متن الإقناع للإمام موسى بن أحمد الحجاوى الصالحى توفى ٩٦٠هـ
ط عالم الكتب ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م.
- ٥- المبدع شرح المقنع / لأبى اسحاق برهان الدين محمد بن عبد الله بن مفلح
الحنبلى، طبعة المكتب الاسلامى ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م.
- ٦- معونة أولى النهى شرح المنتهى / لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى
الحنبلى الشهير بابن النجار، الطبعة الخامسة ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م.
- ٧- المغنى لابن قدامة أبى محمد عبد الله بن أحمد المقدسى توفى ٦٢٠هـ.
على مختصر الخرقى لأبى القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد
الخرقى ط مكتبة الكليات الأزهرية.

خامساً كتب القواعد :

- ١- الاشباه والنظائر / لابن نجيم الحنفى، طبعة دار الكتب العلمية الطبعة
الاولى ١٤١٩ هـ . ١٩٩٩ م.
- ٢- الاشباه والنظائر / لجلال الدين السيوطى، طبعة دار الكتب العلمية
الطبعة الثالثة ٢٠٠٥ م . ١٤٢٦ هـ.

سادساً كتب اللغة :

- ١- المفردات فى غريب القرآن / للراغب الأصفهانى، طبعة دار الخلود
للتراث.
- ٢- لسان العرب / لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور توفى
٧١١هـ. حققه الأساتذة عبد الله على الكبير - محمد أحمد حسب الله -
هاشم الشاذلى. طحققه الأساتذة عبد الله على الكبير - محمد أحمد حسب

الله - هاشم الشاذلى. ١٩٩١م

- ٣ - مختار الصحاح / لمحمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى توفى ٦٦٦هـ
ط مكتبة الثقافة الدينية ط الأولى ط نهضة مصر للطباعة ط دار الحديث
القاهرة سنة ١٤١٩هـ ١٩٩١م
- ٤ - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير / لأحمد بن محمد بن على
المقرى ت ٧٧٠هـ طبعة دار الفكر.
- ٥ - المعجم الوسيط / ألفه مجموعة من الأساتذة بإشراف مجمع اللغة العربية
الإدارة العامة للمعجمات قام بإخراج هذه الطبعة د / إبراهيم أنيس. د /
إبراهيم عبد الحلیم منتصر. عطية الصوالحي. ط الثانية.

سابعاً مراجع عامة:

- ١- أحكام أهل الذمة / لابن القيم الجوزيه طبعة دار الدمام بيروت الطبعة
الأولى ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م.
- ٢ - الأطعمة والذبايح فى الفقه الاسلامى / د.أبو سريع محمد عبد الهادى،
طبعة مكتبة التراث العربى.
- ٣ - الاطعمة / للدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، طبعة مكتبة
المعارف بالرياض الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م.
- ٤- بحوث وفتاوى اسلامية فى قضايا معاصرة / للشيخ جاد الحق على جاد
الحق، طبعة دار الحديث ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م.
- ٥ - الحلال والحرام / يوسف القرضاوى، طبعة دار الكتب العلمية.
- ٦- الذبايح والطرق الشرعية فى انجاز الذكاة / للدكتور محمد الهوارى، طبعة
١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م.
- ٧- الفتاوى الاسلامية من دار الافتاء المصرية، طبعة المجلس الاعلى للشئون

الإسلامية ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م .

٨ - الفقه الإسلامي وأدلته / لوهبه الزحيلي طبعة دار الفكر الطبعة الرابعة

١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م .

ثامناً كتب التراجم :

١- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال / للحافظ جمال الدين أبى الحجاج يوسف

المزى ٦٥٤هـ - ٧٤٢هـ حقه وضبط نصه وعلق عليه د / بشار عواد

معروف ط مؤسسة الرسالة ط الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

٢- سير أعلام النبلاء. لشمس الدين الذهبى ت ١٣٤هـ. ط مؤسسة الرسالة

الطبعة السابعة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لأبى الفلاح عبد الحى بن أحمد بن

العماد الحنبلى ت ١٠٨٩هـ ط دار الفكر بيروت - لبنان - الطبعة الأولى

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤ - نهاية الإرب فى معرفة أنساب العرب / لأبى العباس أحمد بن على

القلقشندى، طبعة دار الكتب العلمية.



فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	اسم الموضوع	م
٥٤٩	المقدمة	١
٥٥٣	المبحث الأول : التعريف بالذبايح وكيفيتها المطلب الأول : تعريف الذبح لغة وشرعاً وحكمه	٢

	وحكمة مشروعيتها	
٥٥٨	المطلب الثاني : أنواع الذكاة وكيفية الذبح الشرعية.	٣
٥٦٤	المطلب الثالث : حكم الذبح من القفا	٤
٥٦٥	حكم الذبح بقطع النخاع	٥
٥٦٧	المطلب الأول : شروط الذابح.	٦
٥٨٠	المطلب الثاني : شروط آلة الذبح.	٧
٥٨٤	المطلب الثالث : شروط المذبوح.	٨
٥٩١	المبحث الأول : طرق الذبح الحديثة.	٩
٦٠٣	المبحث الثاني : حكم أكل اللحوم المستوردة.	١٠
٦١٠	الخاتمة	١١
٦١٣	فهرس المراجع	١٢
٦٢١	فهرس الموضوعات	١٣